مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: الآداب والعلوم الإنسانية، م ٣٢ ع ٣، ص ص: ٤٢٩ – ٤٦٨ (٢٠٢٤م)
DOI:10.4197/Art.32-3.13

مآخذ ابن خروف على النحويين في شرحه لأبواب الأبنية في كتاب سيبويه: عرضًا ودراسة

عبد العزيز سليمان عبد العزيز الملحم

أستاذ النحو والصرف المشارك، قسم اللغة العربية، كلية التربية، جامعة المجمعة، المملكة العربية السعودية

as.almelhem@mu.edu.sa

المستخلص. تناول البحث مآخذ ابن خروف على النحاة في شرحه لأبواب الأبنية في كتاب سيبويه بالدراسة، وحكم على تلك المآخذ بالدليل. وتبين من دراسة المآخذ إلمام ابن خروف بمرامي كلام سيبويه في جملة من المسائل، ودقته في مآخذه أحيانًا، وعدم دقته فيها أحيانًا أخرى. وقد تعددت الشخصيات التي كان لابن خروف مآخذ عليها، واتسم منهجه معهم بالاعتدال في عرض المأخذ في أكثر المسائل، ولم يسلم من التجاوز معهم في قليل منها. وبينت الدراسة أن ابن خروف قد جانبه الصواب في فهم بعض كلام من وجه إليهم مآخذه في بعض المواضع، إما بوهمه في الفهم، وإما باستنتاجه ما لا يعطيه الكلام. كما بينت مدى سمو قدر سيبويه عنده؛ ولا أدل على ذلك من ترك التصريح باسمه فيما خالفه فيه، ومع اتسام مآخذ ابن خروف بالإيجاز في عرضها، أنبأت عن سعة اطلاع لغوي، ورسوخ قدم في صنعة النحو. وظهر من الدراسة تنوع مآخذ ابن خروف، فشملت ما يتعلق بإثبات بناء أو مثال تارة، وبزيادة حرف أو أصالته تارة أخرى، كما شملت ما يتعلق بالأسماء أحيانًا، وما يتعلق بالأفعال أحيانًا أخرى. ومما أبرزته الدراسة دقة ابن خروف في نسبة الآراء إلى أصحابها؛ فلم ينسب في مآخذه شيئًا إلى غير قائله، وإن لم تخل بعض عباراته من الإشكال في النادر.

الكلمات المفتاحية: مآخذ، ابن خروف، سيبويه، الأبنية، شرح كتاب سيبويه، النحويين.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم النبيين، ورحمة الله للعالمين، سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين:

أما بعد، فقد حظي كتاب سيبويه بما لم يحظ به كتاب آخر من الشرح، ونالت أبنية الكتاب حظًّا كبيرًا، حتى خصها النحاة بمؤلفات مستقلة شرحًا واستدراكًا.

ويعد شرح ابن خروف الأندلسي من أبرز شروح الكتاب، وقد كان له جهد بارز في شرح الأبنية؛ فقد امتاز بنقد آراء جمع من النحاة فيما يتعلق بالأبنية إثباتًا ونفيًا، وبيانًا للأصل والنوع.

وكان لابن خروف في تلك النقود جملة من المآخذ على بعض النحويين، وهي مآخذ متعددة المناحي؛ فمنها ما يتعلق بإثبات بناء أو مثال أو نفيه، ومنها ما يتعلق بزيادة حرف أو أصالته، وبعضها يتعلق بالأسماء، وبعضها يتعلق بالأفعال.

فكانت تلك المآخذ في حاجة إلى إبرازها وعرضها ومناقشتها للحكم عليها لذا جعلتها موضوعًا لبحث بعنوان: (مآخذ ابن خروف على النحويين في شرحه لأبواب الأبنية في كتاب سيبويه: عرضًا ودراسة).

وقد تضافرت عدة أسباب لاختياري هذا الموضوع، منها:

أولًا: أنني لم أقف على دراسة لتلك المآخذ لا بن خروف.

ثانيًا: أن جلّ الدراسات التي وقفت عليها كانت منصبة على دراسة ما استدرك على سيبويه، أو شرح الأبنية وبيان معانيها، ولم تتعرض لشيء من مآخذ ابن خروف، فكانت تلك المآخذ مادة خصبة للدراسة.

ثالثًا: اشتمال مآخذ ابن خروف على جملة من التفسيرات لعبارة الكتاب تنبئ عن إلمام تام بمقصد سيبويه الذي خفي على من نقد ابن خروف كلامه، ودراسة تلك التفسيرات تزيل إبهام كثير من الأمور المتعلقة بعبارة سيبويه.

رابعًا: تعلق مآخذ ابن خروف بآراء طائفة من النحويين لا علاقة لها بعبارة سيبويه وهذا ما خلت الدراسات السابقة من تناوله.

الدراسات السابقة

بعد البحث والتحري لم أقف ـ فيما طالعت ـ على دراسة تناولت هذا الموضوع، وقد وقف الباحث على جملة من الدراسات تتعلق بأبنية سيبويه، ولكنها بعيدة عما تناولته هذه الدراسة من جهتين:

أولاهما: تعلق هذه الدراسة بعالم لم تتعرض له الدراسات السابقة، وهو ابن خروف.

وآخراهما: انصباب الدراسة على مآخذ ابن خروف، سواء تعلق المأخذ بسيبويه أم بغيره، وسواء كان المأخذ متعلقًا ببناء مثبت أم ببناء مختلف فيه.

أما ما وقفت عليه من دراسات فقد انحصر ما تناولته في أبنية سيبويه، أو فيما استدرك عليه، أو في شرح أبنيته، وهذا لا علاقة له بدراستي.

والدراسات التي وقفت عليها هي:

١ـ الزاملي، مجيد خير الله (٢٠١٣م)، حقيقة الاستدراك على سيبويه عند أبي بكر الزبيدي، ط١، لبنان، دار الكتب العلمية.

٢ـ العُمري، عبد العزيز بن صالح (٢٠٢٣م) "اعتراضات أبي نصر القرطبي على الزبيدي في أبنية الكتاب: عرض ومناقشة"، مصر، جامعة الأزهر، مجلة كلية اللغة العربية بأسيوط (العدد الثاني والأربعون).

٣. المنيع، عبدالعزيز بن أحمد (١٤٤٥هـ) "الأبنية المستدركة على سيبويه بين ابن عصفور وأبي حيان" المدينة المنورة، مجلة الجامعة الإسلامية للغة العربية وآدابها، (العدد الثامن).

٤. الجار الله، عبد المجيد (٢٠٢٢م) "رواية القالي وتفسيره لبعض أبنية كتاب سيبويه: جمعً ودراسة"، مصر، كلية اللغة العربية بالمنوفية (العد السابع والثلاثون).

حدود البحث

اقتصرت الدراسة على مآخذ ابن خروف على النحويين في شرحه لأبواب الأبنية في كتاب سيبويه، والحكم على تلك المآخذ بالدليل.

أسئلة البحث

لتحديد مشكلة البحث بشكل دقيق، فقد تم تحديد أسئلته على النحو التالي:

ـ هل كان ابن خروف دقيقاً في مآخذه على شراح الكتاب والمعنيين به، وفي فهم المراد من كلامهم؟

ـ ما هو مدى إلمام ابن خروف بمرامي كلام سيبويه في كتابه؟

ـ كيف كان منهج ابن خروف في مآخذه على النحويين في باب الأبنية من كتاب سيبويه؟

ـ ما هو موقف ابن خروف من سيبويه رحمهما الله؟

منهج البحث

وقد اتبعت في دراستي المنهج التحليلي النقدي؛ وذلك لأن كلام النحاة، وكلام ابن خروف يحتاجان إلى تفسير وتحليل، ومن ثم يتأتى نقدهما والحكم عليهما، وكان منهجي في دراسة الموضوع كالتالي:

أولًا: قسمت البحث مبحثين، اشتمل كل مبحث منهما على مسائل.

ثانيًا: عنونت لكل مسألة.

ثالثًا: ذكرت نص سيبويه عند الحاجة إليه مبينًا مراده.

رابعًا: ذكرت نص ابن خروف المشتمل على المأخذ، وبينت مراده، ومراد من وجه له المأخذ.

خامسًا: حكمت على مأخذ ابن خروف بالدليل.

خطة البحث

تكوّن هذا البحث من مقدمة ومبحثين وخاتمة، أمّا المقدمة فذكرت فيها أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، والدراسات السابقة، وحدود البحث، وأسئلة البحث، والمنهج المتَّبع فيه، وخطة البحث، وقد اقتضت طبيعة المادة العلميَّة تقسيم البحث مبحثين:

المبحث الأول: المآخذ المتعلقة بكلام سيبويه.

المبحث الثاني: المآخذ المتعلقة بغير كلام سيبويه.

وأخيرًا خاتمة البحث، وقد اشتملت على أهم النتائج، ثم ذيَّلت البحث بقائمة المراجع والمصادر.

المبحث الأول: المآخذ المتعلقة بكلام سيبويه

المسألة الأولى: إلحاق (إِطِل) بـ(إِبِل)

قال سيبويه:" وقد جاء من الأسماء اسم واحد على(فِعِل) لم نجد مثله، وهو إِبِل"[(١)]، وقال –أيضًا: "ويكون فِعِلًا في الاسم نحو: إِبِل، وهو قليل، ولا نعلم في الأسماء والصفات غيره"[(٢)].

فلم يثبت سيبويه من هذا الوزن إلا اسمًا واحدًا هو(إبل)، ولم يثبت عنه غيره لا اسمًا ولا صفة.

---

(١) سيبويه، الكتاب،٣/٥٧٤.

(٢) المرجع السابق،٤/٢٤٤.

وقال ابن خروف:" وأما إلحاقُ أبي العباسِ(إِطِلًا) بإِبِل فليس كما زعم[١]، وإنما هو إتباعٌ "[٢].

فابن خروف لا يرتضي إلحاق(إِطِل) بـ(إِبِل) من المبرد؛ محتجًا بأن كسر العين فيه إتباع لكسر الفاء.

ومأخذ ابن خروف على المبرد مأخذ صحيح؛ لأنَّ (إِطِلًا) سُمِع فيه الكسر والسكون، ونص كثير من النحويين على أن التحريك لم يسمع إلا في الشعر، وأنَّه خاص بالضرورة[٣].

وذكر بعضهم أن التسكين في (إِطْل)أكثر من التحريك بالكسر[٤]، وهذا يدل على أصالة المُسّكن العين.

وذهب أبو حيان إلى أنَّ إطلاق المبرد ينبغي ألا يُحمل على الضرورة[٥]، وهو كلام يحتاج إلى دليل؛ فقد سبق أنَّهم ذكروا أنَّه لم يَرِد إلا في الشعر.

ومما يُؤيد ما ذكره ابن خروف أن من اللغويين من أثبت(إِطِلاً)بالسكون فقط[٦]، ولم يذكر المكسور، ومنهم من نصّ على أنّ الكسر لغة[٧].

المسألة الثانية: (فَعَالِي) بين الجمع والإفراد

ذكر سيبويه من أوزان الاسم (فَعَالِيَة)[٨]، وأنَّه يكون اسمًا وصفة، وذكر من أمثلة الصفة (حَزَابِيَة)، وجزم بأن (التاء) فيه لازمة؛ لأنَّ (فَعَالِي) بدون (التاء) ليس من أوزان المفرد، ولا يكون إلا جمعًا.

---

(١) ينظر: المبرد، المقتضب،١/١،١٩٢/٢،٣٩١/٢٠١.

(٢) ابن خروف، تنقيح الألباب، ص ٥٣٨.

(٣) ينظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه،١٤٠/٥، والقرطبي، شرح عيون كتاب سيبويه، ص٢٧٨، والهسكوري، شرح كتاب سيبويه، ٣٠٨/٢، وابن عصفور، الممتع،٦٥/١.

(٤) ينظر: القرطبي، شرح عيون كتاب سيبويه، ص٢٧٨.

(٥) ينظر: أبو حيان، التذييل والتكميل،١٣٥/١٨.

(٦) ينظر: الأزهري، تهذيب اللغة،١٦/١٤.

(٧) ينظر: ابن فارس، مجمل اللغة،٨/١، ومقاييس اللغة١١٢/١.

(٨) ينظر: سيبويه، الكتاب،٢٥٥/٤.

فقال ابن خروف: "الحَزَابِيَةُ: كُلُّ غليظٍ قصيرٍ ... يعقوب: رجلٌ حَزَابٍ وحَزَابِيَة، وزَوَازٍ وزَوَازِيَة[١] وليس بشيء؛ لأنَّه يلزمهُ أن يصرفَ(مساجد)، وكلَّ جمعٍ على مثاله، كما صرفوا(ملائكة)حين أشْبَه المفرد"[٢].

فلابن خروف مأخذ على ابن السكيت، وهو أنَّه يلزم على ما ذكره أنَّ يصرف ما كان على صيغة منتهى الجموع؛ لأنَّه جعل حَزَابِي بدون(تاء) وصفًا للمفرد.

وفي مأخذ ابن خروف نظرٌ لما يأتي:

ـ أنَّ ما ذكره ابن السكيت لا يلزم منه صرف الجمع؛ لأنَّ بعض النحاة ذكر أن(الحَزَابِي) يمكن أن تكون جمعًا لـ(حَزَابِيَة)، وقد وصف به المفرد مبالغة[٣]، ومثل هذا من المعتل يصرف في حالتي الرفع والجر[٤]، وهذا لا يقتضي صرف غير المعتل.

ـ أنَّ ما ذكره ابن السكيت ارتضاه جمع من اللغويين[٥]، ونقله بعض النحويين[٦].

ـ أنَّه أجيب عن(حَزَابِ) بأنَّه يمكن أنَّ يكون مفردًا[٧] مُشبهًا بـ(يَمَانِ) و(ثَمَانِ) و(رَبَاعِ)، ومثل ذلك يصرف[٨] وعليه فلا مؤاخذة على ابن السكيت؛ لأنَّ البناء للمفرد، لا للجمع، وقد أثبت أبو حيان هذا الوزن للمفرد، وجعل منه (حَزَابِيًا)[٩].

ـ أنَّ بعض النحويين قدّر فيه الجمع، وقدّر فيه الإفراد لوقوعه على الواحد كـ(سراويل)، فأجاز صرفه ومنعه نظرًا للتقديرين، فهو مما شذّ في الباب[١٠]، وهذا لا يقتضي صرف غيره.

---

(١) ابن السكيت، الألفاظ، ص١٦٧.

(٢) ابن خروف، تنقيح الألباب، ص٥٧٥،٥٧٤.

(٣) ينظر: ابن عصفور، الممتع،١٠٥/١.

(٤) ينظر: ابن الأثير، البديع، ص٢٧٢.

(٥) ينظر: ابن الأنباري، المذكروالمؤنث،١٧٥،١٧٦/٢، والأزهري، تهذيب اللغة،١٦٦/١٣، والجوهري، الصحاح ١٠٩/١، وابن سيده، المخصص،٥/ ١٠٨، وابن القطاع، أبنية الأسماء والأفعال والمصادر، ص٢٤١.

(٦) ينظر: الزبيدي، الاستدراك، ص١٢.

(٧) ينظر: ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل،١/ ١٤٣.

(٨) ينظر: الزجاج، ما ينصرف وما لا ينصرف، ص٤٧.

(٩) ينظر: أبو حيان، التذييل والتكميل،٢٢٤/١٨.

(١٠) ينظر: الرضي، شرح الرضي على الكافية،١٠٩/١، ١٥٢.

المسألة الثالثة:(مَرْعِزَّى) بين العربية والعجمة

قال ابن خروف: "...الجرميُّ: (مَرْعِزَّى)غير مصروفٍ ... وحكى يعقوب في معاني الشعر أنَّه نبطيٌّ عرَّبتهُ العرب ... قال الأصمعيُّ: أصله بالنّبطيةِ (المِرَقْزَى)، فأعربتهُ العرب فقالوا: مِرْعِزَّى ... ولو كان كما زعموا لم يُمثَّل به سيبويه وهو أعجميٌّ على غير نظير"(١).

فابن خروف يأخذ على من قالوا بأعجمية (مَرْعِزَّى) أنَّه لو كان كما قالوا لما ذكره سيبويه(٢) مثالًا لـ(مَفْعِلَّى)، لاسيما وأنَّه لم يسمع غيره اسمًا على هذا الوزن.

ومأخذ ابن خروف مأخذ صحيح؛ لأنَّه قد حكى بعض اللغويين(٣)، وبعض النحويين(٤) قول العرب: ثوب مُمَرْعَزٌ، فإن ثبت فإنَّه يقضي بعربية (مَرْعِزَّى).

كما أن بعضهم ذكره في مادة (رعز) مما يدل على عربية جذره(٥)، وقد صرح بعض النحويين بأصالة هذا الجذر(٦).

وقد ذكره بعض النحويين(٧)، وجمع من اللغويين(٨)، ولم يذكروا أنَّه غير عربي، كما أن أحدًا من شراح الكتاب لم يقل بأعجميته(٩)، ولم يذكر الزبيدي ـ مع حرصه على الاستدراك على سيبويه ـ أن (مَرْعِزَّى) أعجميٌّ(١٠).

---

(١) ابن خروف، تنقيح الألباب، ص٥٩٦.

(٢) ينظر: سيبويه، الكتاب، ٢٦٥/٢، ٣٠٩/٤.

(٣) ينظر: الفراهيدي، العين،٣٣٤/٢، والأزهري، تهذيب اللغة،٢٢١/٣، وابن سيده، المحكم، ٥١٧/١.

(٤) ينظر: ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ٢٠٥٩/٤، والمرادي، توضيح المقاصد، ١٥٣٧/٣.

(٥) ينظر: ابن منظور، لسان العرب، ٣٥٤/٥.

(٦) ينظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ٢٠١/٥.

(٧) ينظر: ابن السراج، الأصول، ٢٠١/٣ ،٢٣٧، والجرجاني، المقتصد، ٢/ ١٢٢٨، وابن عصفور، الممتع، ١/ ١٢٩.

(٨) ينظر: الأزهري، تهذيب اللغة، ٢٢١/٣، والجوهري، الصحاح،٢/ ٨٩٢/٤٧٦،٣، وابن القطاع، أبنية الأسماء والأفعال والمصادر، ص١٦٥.

(٩) ينظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه،٢٠١/٥، والفارسي، التعليقة،٢٨٤/٥، ٢٨٥، والهسكوري، شرح كتاب سيبويه، ٣٢٦/٢، ٣٢٧.

(١٠) ينظر: الزبيدي، الاستدراك، ص١٤.

المسألة الرابعة: رد الألف إلى أصلها في الوقف

قال سيبويه ـ في حديثه عمّا يكون على(فَعَلَى)من الأبنية ـ: "وبعضُ العربِ يقولُ: صَوَرَى، وقَلَهَى، وضَفَوَى[١]، فيجعلها ياءً، كأنَّهم وافقوا الَّذين يقولون: أفْعَى، وهم ناسُ من قيسٍ وأهل الحجاز"[٢].

فقال ابن خروف: "ومن قوله:(وبعضُ العربِ يقولُ: صَوَرَى إلى قوله: وهمُ ناسٌ) ضعَّفهُ الجرميُّ، ولم يُصِب في ذلك"[٣].

وحكم ابن خروف على تضعيف الجرمي بعدم الإصابة حكم صحيح؛ لأنَّها لغة[٤]، فكيف يحكم عليها بالضعف؟

وقد حكى الأصمعي في(قَلَهى)لغتين أخريين، إحداهما بـ(الياء) الخفيفة، ونسبها للطائيين، والأخرى بـ(الياء) المشددة[٥]، وذكر أن قلب ألف(ضَفَوَى) ياء على لغة من يقول: أفعى بـ(الياء)[٦].

كما أنَّه يجوز قلب الألف إذا تطرفت ياء في الوقف، بل ومن العرب من يجري الوصل مجرى الوقف فيقلبها وصلًا ووقفًا[٧]، وقد فعلوا ذلك في أَفْعَى كما ذكر سيبويه، والوقف من مواضع التغيير والإبدال[٨]، فلا وجه لتضعيف القلب.

وقد عقد سيبويه بابًا لهذا النوع من القلب[٩]، وبيّن اللغات التي فيه نقلًا عن الأئمة، ولعل حكم سيبويه على تلك اللغة بالقلة هو الذي جعل الجرميُّ يرى هذا القلب ضعيفًا.

---

(١) يعني بقلب الألف ياء.

(٢) سيبويه، الكتاب،٤/٢٥٦.

(٣) ابن خروف، تنقيح الألباب، ص٥٧٧.

(٤) ينظر: سيبويه، الكتاب،٤/١٨١، وابن السراج، الأصول،٣/١٩١.

(٥) ينظر: السجستاني، تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية، ص٧٤.

(٦) ينظر: أبو حيان، التذييل والتكميل،٧/١٧٩.

(٧) ينظر: المرجع السابق.

(٨) ينظر: ابن جني، المنصف،١/١٦٠.

(٩) ينظر: سيبويه، الكتاب، ٤/١٨١.

المسألة الخامسة: (اليَعْمَلُ) و(اليَلْمَعُ) بين الاسمية الوصفية

قال سيبويه:" وأما الياء فتلحق أولًا، فيكون الحرف على يَفْعَل في الأسماء نحو: اليَرْمَعُ، واليَعْمَلُ، واليَمْلَقُ، ولا نعلمه جاء وصفًا"(١).

فاليَعْمَلُ اسم عند سيبويه لا صفة.

وقال ابن خروف:" وزاد عليه الزبيدي اليَعْمَل، واليَلْمَع صفتين(٢)،وقد ذكرهما س اسمين لاستعمالهما استعمال الأسماء، وأصلُ اليَعْمَلَةِ: النَّاقةُ القويَّةُ على العمل، فصار لها اسمًا بالاستعمال... وهما اسمان، ولذلك صُرِفا فكلامُ سيبويه بنفي الصفة صحيحٌ"(٣).

فابن خروف يصحح كلام سيبويه في أن(اليَعْمَل)، و(اليَلْمَع) اسمان، وقد ذكر بعد ذلك أنّهما ك(أربع) حين وصف به، يعني أنّهما في الأصل وصفان، ثم استعملا استعمال الأسماء، فصارا اسمين، واستدل بأنَّهما يصرفان في النكرة(٤)، ولو كانا صفتين ما صرفا في النكرة؛ لأنَّهما حينئذ وصفان على وزن الفعل(٥).

ومأخذ ابن خروف مأخذ صحيح؛ لأنَّه ليس في الكلام ما هو على وزن (يَفْعَل) صفة(٦)، وقد بيّن سيبويه ذلك(٧)، ونُسب للجرميُّ(٨).

---

(١) سيبويه، الكتاب،٢/ ٢٦٥، وينظر: ٣/٤،١٩٤/٢٥٣.

(٢) ينظر: الزبيدي، الاستدراك، ص٢٠.

(٣) ابن خروف، تنقيح الألباب، ص٦٠٤.

(٤) ينظر: الزجاج، ما ينصرف وما لا ينصرف، ص١٣.

(٥) ينظر: ابن عصفور، الممتع،١/٨٠.

(٦) ينظر: القرطبي، شرح عيون كتاب سيبويه، ص٢٨٧، وأبو حيان، التذييل والتكميل،١٨/١٤٨.

(٧) ينظر: سيبويه، الكتاب،٢/٢٦٥، والقرطبي، شرح عيون كتاب سيبويه، ص٢٨٧.

(٨) ينظر: السخاوي، سفر السعادة،١/٥٠٥.

ومما يُردّ به على الزبيدي أنَّهم لا يقولون: جمل يَعْمَلٌ، وإنما يقولون: يَعْمَلٌ، فيعلم أنَّه البعير[١]، وأمَّا قولهم: نَاقَة يَعْمَلَةٌ[٢]، ورجلٌ يَلْمَعٌ[٣]، فمن قبيل الوصف بالاسم[٤].

والقول باسمية(يَعْمَل) قال به جمع من النحاة[٥]، وهو ظاهر كلام بعض أهل اللغة[٦]، كما فسر بعض اللغويين (اليَلْمَع) بما يدل على أنّه اسمٌ لا صفة[٧].

المسألة السادسة: نون (حِنْدِيْرَة وحِنْدَورَة) بين الأصالة والزيادة

قال ابن خروف:" و(فِنْعِيْلَةٌ) حِنْدِيْرَةٌ، ذكرها أبو عُبيد[٨]، ويقال: حِنْدَورَةٌ، وليستا من العينِ الحَدْرَة؛ لأنّ الحَدْرَة الممتلئةُ، والحِنْدِيْرَةٌ: الحدقةُ نفسُها، فليست منها؛ لاختلاف المعنى، فلا تجعلٌ النونٌ فيها زائدةً، فليست من الباب"[٩].

وقال ـ في موضع آخر ـ:"وذكر الزبيدي فِنْعَوْلَةٌ: حِنْدَورَةٌ[١٠]،وهي كـ(جَردِحْلٍ)، ولا تُزاد نونُها إلا بثبت، وكذلك: حِنْدِيْرَة، وحُنْدُورَةٌ، وحِنْدَارَةٌ، وليست من (حَدْرَة) في شيء"[١١].

فـ(نون) هذه الكلمات عند ابن خروف أصلية، وعليه فمأخذه على الزبيدي أنه أثبت فِنْعَوْلَة من الأوزان بناء على تلك الكلمات؛ حيث لا دليل على القول بزياتها حتى يثبت هذا البناء، ومعنى ما فيه النون مختلف عن الخالي منها، وهذا يقوي عدم القول بزيادتها.

---

(١) ينظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه،١٥٥/٥، وابن سيده، المحكم،١٧٩/٢.

(٢) ينظر: الأزهري، تهذيب اللغة،٢٥٦/٢.

(٣) ينظر: أبو حيان، التذييل والتكميل،١٤٨/١٨.

(٤) ينظر: ابن عصفور، الممتع،٨٠،٩٥/١، وأبو حيان، التذييل والتكميل،١٤٨/١٨.

(٥) ينظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه(٤٥٨/٣)، وابن جني، المنصف،١٠١/١، والجواليقي، مختصر شرح أمثلة سيبويه للعطار، ص٣١٦، وابن عصفور، الممتع،٨٠/١.

(٦) ينظر: الجوهري، الصحاح،١٧٧٥/٥، وابن فارس، مقاييس اللغة،١٤٥/٤.

(٧) ينظر: ابن السكيت، الألفاظ، ص١٧٧، والأزهري، تهذيب اللغة،٢٥٧/٢، والجوهري، الصحاح،١٢٨١/٣.

(٨) ينظر: أبو عبيد، الغريب المصنف، ص٣١٣.

(٩) ابن خروف، تنقيح الألباب، ص٦١٤.

(١٠) ينظر: الزبيدي، الاستدراك، ص٢٢.

(١١) المرجع السابق، ص٦٢٠.

ومأخذ ابن خروف مأخذ صحيح؛ لأنَّ ما ذكره ابن خروف في معنى ما فيه النون موافق لكلام أكثر أهل اللغة [١].

وكذلك ما ذكره في معنى الخالي من النون موافق لكلام كثير منهم، ولكلام النحويين[٢].

ومما يؤيد كلام ابن خروف أن القول بزيادة النون في(حِنْدِيْرَة) و(حندورة) سيؤدي إلى إثبات وزنين غير موجودين، وهما فِنْعِيل وفِنْعَول[٣]، وقد ذكر بعض أهل اللغة أن جمعها (حنادر)[٤]، وهذا يقطع بأصالة النون.

وبعض اللغويين يذكرونه في (ح ن د ر)[٥]، أي: يجعلونه من فعلل الرباعي، وجعل سيبويه[٦]، وغيره[٧] وزن نظيرها ـ وإن كان صفة ـ فِعْلِيْلَا، وهذا النظير هو (شِنْظِير)، وبعض اللغويين[٨]يذكره في (ش ن ظ ر)، أي: أنَّه من الرباعي، فنونه أصلية.

وقد جعلها ابن عصفور[٩] ك(قِرْطَعب)، كما جعلها ابن خروف ك(جَرْدِحْلٍ)، أي: أن النون أصلية.

المسألة السابعة: بناء(فَعَنَّل) بين الإثبات وعدمه

قال ابن خروف:" وأما (زَوَنَّك) فلو حفظ الزبيدي كلام سيبويه[١٠]وفهمه لم يستدركه عليه[١١]؛ لأنَّ سيبويه ذكر زَوَنَّكًا في مُضاعَفِ الأربعة، وأنَّه مُلحق بـ(عَجَنَّس)"[١٢].

---

(١) ينظر: ابن السكيت، إصلاح المنطق، ص١١٠، والأزهري، تهذيب اللغة، ٢١٥/٥، ٦٢٥، وابن سيده، المحكم،٩٢/٤.

(٢) ينظر: الأزهري، تهذيب اللغة،٢٣٦/٤، وابن سيده، المحكم،٢٥٥/٣، وابن الشجري، أمالي ابن الشجري، ١٨٥/١.

(٣) ينظر: ابن عصفور، الممتع،١٠٠/١.

(٤) ينظر: ابن قتيبة، غريب الحديث،٣٤٥/١.

(٥) ينظر: الأزهري، تهذيب اللغة،٢١٥/٥، وابن منظور، لسان العرب،٢١٧/٤.

(٦) ينظر: سيبويه، الكتاب،٢٩٣/٤.

(٧) ينظر: ابن السراج، الأصول،٢١٦/٣، والجواليقي، مختصر شرح أمثلة سيبويه للعطار، ص١٧٩، وابن عصفور ، الممتع،١٤٩/١.

(٨) ينظر: الفراهيدي، العين،٣٠١/٦، ٣٠٢، والجوهري، الصحاح،٦٩٨/٣.

(٩) ينظر: ابن عصفور، الممتع،١٠٠/١.

(١٠) ينظر: سيبويه، الكتاب،٤/ ٢٩٨.

(١١) ينظر: الزبيدي، الاستدراك، ص٢٢.

(١٢) ابن خروف، تنقيح الألباب، ص٦٢٠.

فمأخذ ابن خروف على الزبيدي أنَّه جعل زَوَنَّكًا شاهدًا على بناء استدركه على سيبويه، مع أنَّ سيبويه ذكر أن زَوَنَّكًا ملحق بالرباعي المضاعف، فهو على وزن (فَعَلَّل) لا (فَعَنَّل) فلا وجه لاستدراكه عليه.

وفي مأخذ ابن خروف نظرٌ؛ لأنَّ ذِكر سيبويه لـ(زَوَنَّك) في باب المضاعف الرباعي لا يطعن في استدراك الزبيدي للبناء على سيبويه، وما احتج به ابن خروف يؤيد أن ما ذهب إليه الزبيدي استدراك، ولا ينفي ذلك؛ لأنَّ وزنه عند سيبويه يجعل النون حرفًا أصليًا مضاعفًا، أمَّا وزنه عند الزبيدي فيجعله حرفًا زائدًا مضاعفًا.

فـ(زَوَنَّك)عند سيبويه من الثلاثي الملحق بالرباعي المضعف[١]، فوزنه(فَعَلَّل)، أمَّا عند الزبيدي فوزنه (فَعَنَّل) فهو مستدرك.

فذكر الزبيدي للمثال في المستدرك مبني على اختياره زيادة النون؛ لأنَّ الكلمة مختلف في وزنها بناء على الاختلاف في الأصلي منها والزائد[٢]:

فمنهم من جعل حروفه أصلية ـ وهذا مذهب سيبويه كما سبق ـ محتجًا بأن هذا أولى من إثبات وزن لم يستقر في كلامهم وهو (فَعنَّل)[٣]، ومنهم من جعل الواو زائدة، والنون أصلًا[٤]، فوزنه (فَوَعَّل)، ومنهم من جعل الكاف زائدة[٥]، ومنهم من جعل النون الأولى زائدة، والثانية أصلية، فوزنه (فَعَنْلَل) كـ(جَحَنْفَل)[٦]، ومنهم من جعل الواو أصلًا، والنون هي الزائدة[٧] فوزنه(فَعَنَّل)، وهذا الأخير هو ما قال به الزبيدي؛ لذا جعله وزنًا مستدركًا على سيبويه.

---

(١) ينظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ١٩٢،١٩٣/٥، والفارسي، التعليقة، ٢٧٥/٤.

(٢) ينظر: أبو حيان، التذييل والتكميل، ١٩١/١٨.

(٣) ينظر: ابن عصفور، الممتع،١٢١،١٢٢/١، والهسكوري، شرح كتاب سيبويه،٢/ ٣٤٨.

(٤) ينظر: الجواليقي، مختصر شرح أمثلة سيبويه، ص١٥٦، وهذا هو الظاهر من صنيع الخليل، والجوهري؛ فقد ذكراه في(زنك). ينظر: العين،٣٢٣/٥، والصحاح،١٥٨٩/٤.

(٥) ينظر: الأزهري، تهذيب اللغة،١٧٥/١٣، وابن منظور، لسان العرب،٢٠١/١٣.

(٦) ينظر: أبو حيان، التذييل والتكميل،٢٠٧/١٩.

(٧) ينظر: ابن جني، الخصائص، ٢١٧/٣، والأعلم، النكت، ٣٠٥/٣، وابن القطاع، أبنية الأسماء، ص٣٠٦،٢٠٤.

والذي ذهب إليه الزبيدي يُؤيده وجود هذا الوزن في (ضَفَنَّط)؛ لظهور اشتقاقه من الضَّفاطة[١]، كما أن ما حُكى من قولهم: زَالَكَ يَزُوك زَوَكَانًا، يدل على زيادة النون[٢]، وقواه بعضهم بقولهم: زَوَنْكى[٣]؛ لأنَّ الواو أصل، فالنون زائدة، كما قيل: إن جَهَنَّم من الجَهْم، فهذا يشهد بزيادة النون، وأن وزن (فَعَنَّل) موجود[٤].

وبعد، فيرى الباحث أن مأخذ ابن خروف غير مقبول؛ لأنَّ الزَوَنَّك يدل على أن (فَعَنَّلًا) من فوائت الكتاب، وأن ذكر سيبويه له لا يعني أنَّ الزبيدي لا يحفظ كتاب سيبويه؛ لأنَّ سيبويه ذكره في الملحق بالأصل، وفرق بين ذكره على أن حروفه أصول، وبين ذكره على أن فيه زوائد، وأنَّه مثال لوزن فات الكتاب.

المسألة الثامنة: تعدد اشتقاق (مِجَنّ)

قال ابن خروف:" والمِجَنُّ: التُّرْسُ، وجعله (فِعَلًّا) هنا[٥]، وسيجعلُه(مِفْعَلًا)[٦]، وكلاهما ممكنٌ؛ (مِفْعَل) من جَنَّ، إذا ستر، كما ذكر الزبيدي[٧]، وقال: لا يكون إلا (مِفْعَلًا)، وليس بـ(فِعَلٍّ)[٨].

ومنعه أن يكون(فِعَلًّا) فاسد؛ لأنَّه يقال: مَجَن الشيءُ؛ إذا صَلُب وقَوِي، فـ(فِعَل) فيه صحيح، وكلاهما صحيحٌ"[٩].

فمأخذ ابن خروف على الزبيدي أنه أنكر ما ذكره سيبويه من أن(مِجَنًّا) وزنه (فِعَلّ)؛ محتجًا بأنه من الجُنّة، فميمه زائدة، ووزنه (مِفْعَل).

---

(١) ينظر: ابن جني، الخصائص،٢١٧/٣، وأبو حيان، التذييل والتكميل، ١٩٢/١٨.

(٢) ينظر: الزبيدي، الاستدراك، ص٢٢، وابن جني، الخصائص، ٢١٧/٣، وأبو حيان، التذييل والتكميل، ١٩٢/١٨.

(٣) ينظر: أبو حيان، التذييل والتكميل، ١٩٢/١٨.

(٤) ينظر: المرجع السابق.

(٥) يعني سيبويه. ينظر: الكتاب،٢٧٧/٤.

(٦) لم أقف على ذلك في الكتاب، وقد جعل سيبويه الميم أصلًا في الفعل والمصدر. ينظر: ١٠/٤.

(٧) في الاستدراك، ص٢٦،"مِجَنّ مِفْعَل من الجُنّة ".

(٨) ينظر: الزبيدي، الاستدراك، ص ٢٦، واستدراك الغلط الواقع في كتاب العين، ص١٥٣.

(٩) ابن خروف، تنقيح الألباب، ص٦٤٣.

ومأخذ ابن خروف مأخذ صحيح؛ لأنَّ الوزنين من أصلين مختلفين: فجَنَّ بمعنى ستر أصل، ومنه مِجَنَّ على وزن (مِفْعَل)، ومَجَن بمعنى: صَلُب أصل آخر[١]، ومنه مِجَنّ على وزن (فِعَلّ)، وهو ما ذكره سيبويه.

والكلمة تحتمل الاشتقاق من الأصلين كما ذكر ابن خروف، وذلك كما في كلمة (مَدِينَة)؛ فإنها تحتمل الاشتقاق من (مَدَن)، ومن (دَان)، فتكون (فَعِيلَة)على الأول، و(مَفْعِلة) على الثاني[٢].

ولهذا فمن النحاة من وافق سيبويه فذكر (مِجَنّا) مثالًا لوزن (فِعَلّ)[٣]، ومنهم من نسب إليه القول بالوزنين في الكلمة[٤].

وقد أثبت الخليل اشتقاقه من (مِجَنّ) تارة، ومن (جَنَّ) تارة أخرى[٥]، فلا وجه للإنكار على سيبويه جعله (فِعَلًا) من مِجَنّ.

المسألة التاسعة: (سُحَفْنِيَة) بين الاسمية والوصفية

قال ابن خروف: "وفسر الزبيدي السُّحَفْنِيَةُ بمحلُوق الرأسِ[٦]، وسيبويه أتى بها اسمًا على فُعَلِّيَة[٧]، ولزمه أن يكون فُعَلْنِيَةً في تفسيره[٨]، وهذه عادته معه في هذا الكتاب.

وإذا كانت من سَحَف ـ وهو صحيحٌ؛ لأنَّه يقال: رجل سُحَفْنَِية: محلوق الرأس ـ كانت ذاتًا أخرى، والنون زائدة"[٩].

---

(١) ينظر: الأعلم، النكت، ٣١٢/٣، والهسكوري، شرح كتاب سيبويه، ٣٥٦/٢.

(٢) ينظر: الهسكوري، شرح كتاب سيبويه، ٣٥٧/٢.

(٣) ينظر: ابن عصفور، الممتع، ٨٦/١.

(٤) ينظر: أبو حيان، التذييل والتكميل، ٦٠/١٩.

(٥) ينظر: الفراهيدي، العين، ٢١،١٥٥/٦.

(٦) ينظر: الزبيدي، الاستدراك، ص٣١.

(٧) ينظر: سيبويه، الكتاب، ٢٩٣/٤.

(٨) أي: الزبيدي.

(٩) ابن خروف، تنقيح الألباب، ص٦٧٣،٦٧٢.

فابن خروف يؤاخذ الزبيدي في خلطه حيث جعل وزن السُّحَفْنِيَةُ (فُعَلْنِيَة)معرضًا بجعل سيبويه وزنها (فُعَلِّيَة)، وهذا خلط منه؛ لأنَّ ما جعله سيبويه (فُعَلِّيَة) بناء غير ما ذكره الزبيدي.

ومأخذ ابن خروف مأخذ صحيح؛ لأنَّ سيبويه ذكر سُحَفْنَِية في معرض حديثه عمّا زيدت فيه الياء في الملحق بالخماسي اسمًا، وذكر أنَّه لا يعلمه جاء وصفًا[١]، فالملحق بالخماسي زيدت فيه الياء فقط خامسة.

والسُّحَفْنِيَةُ على هذا الوزن اسم[٢]؛ لأنّه فسر بدَابّة[٣]، فنونه أصل، أمّا السُّحَفْنِيَةُ بمعنى محلوق الرأس فهو وصف على (فُعَلْنِيَة)[٤]، فالنون فيه زائدة[٥]، فالزبيدي خلط بينهما وجعلهما بناء واحدًا، لذا كان ابن خروف محقًّا في مأخذه.

ويحسب لابن خروف هذا لا سيما وقد فسر بعض شراح الكتاب السُّحَفْنِيَةُ في هذا الموضع بمحلوق الرأس[٦]، على الرغم من تصريح سيبويه بأنّه (فُعَلِّيَة).

ولم يتنبه بعض المتأخرين[٧] إلى هذا الفرق بين دلالتي الاسم والصفة، مكتفيًا بدلالة الصفة، فسارع إلى الجزم بأن سُحَفْنَِية (فُعَلْنِيَة)، وأن سيبويه يذكره في (فُعَلِّيَة).

ومن الصرفيين من اكتفى ـ في حديثه عن زيادة النون، أو زيادة حرف العلة، أوعن المصادر ـ بذكر زيادة النون فيه، أو أن وزنه (فُعَلْنِيَة) دون تفريق بين الاسم والصفة في الوزن[٨]، لذا كان ابن خروف موفقًا في بيان الفرق بينهما.

---

(١) ينظر: سيبويه، الكتاب، ٢٩٣/٤.

(٢) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ١٩٩/٤.

(٣) ينظر: ابن سيده، المحكم،٢٠٣/٣، والجواليقي، مختصر شرح أمثلة سيبويه، ص١٧٢.

(٤) ينظر: ابن سيده، المحكم، ٢٠٣/٣،

(٥) ينظر: أبو حيان، التذييل والتكميل، ٢٠١/١٨.

(٦) ينظر: الفارسي، التعليقة،٢٧١/٤، والأعلم، النكت، ٣٢٤/٣.

(٧) ينظر: أبو حيان، التذييل والتكميل، ٢٩٦/١٨.

(٨) ينظر: الفارسي، التكملة، ص٥٦٥، والثمانيني، شرح التصريف، ص٢٤٧.

المسألة العاشرة: (قُنْفَخْر) بين الإلحاق وعدمه

ذكر سيبويه أن النون تزاد في الرباعي ثانية فتكون الكلمة على وزن (فُنْعَلّ)، وذكر من أمثلة الصفة قُنْفَخْرًا ـ بضم القاف ـ ثم ذكر أن قِنْفَخْرًا ـ بكسر القاف ـ مما ألحق ببنات الخمسة مما فيه النون ثانية، وأنَّه ملحق بجِرْدَحْل[١].

فقال ابن خروف: "وذكر هنا في الزوائد الشبيه بالملحق قُنْفَخْرًا، وليس ثَمَّ خُماسي يُلحق به ... ثُمَّ لمّا أراد الإلحاقَ الحقيقي التالي للأصل كسر القاف فلحق بجِرْدَحْل، وكذلك كَنَهْبُل؛ جاء على مثال المُلحق، وليس ثَمَّ ما يُلحق به، وخَلَّط فيه[٢] الزبيدي[٣] ... فكَنَهْبُل مثالٌ لم يأتِ غيرهُ من بنائهِ، وكذلك قُنْفَخْرٌ"[٤].

فالقُنْفَخْر عند سيبويه وابن خروف ضبطان[٥]، أحدهما بضم القاف، وهو مثال للوزن الشبيه بالملحق، والآخر بكسر القاف، وهو مثال للملحق بجِرْدَحْل.

أمَّا الزبيدي فقد نقل عن سيبويه ما يفيد أنَّه بضم القاف مثالٌ لما أُلحِقت فيه النون، ثم ذكر أنَّه مما ألحق من بنات الأربعة بالخمسة مما زيدت فيه النون، ولم يُبين حركة القاف، ثم ختم كلامه بأنَّه لا يعرف في بنات الخمسة شيئًا على مثال جِرْدَحْل بضم أوله، فيكون قُنْفَخْر ملحقًا به[٦]، لذا وصف ابن خروف كلامه بأن فيه تخليطًا.

وفي مأخذ ابن خروف نظر؛ لأنَّ الزبيدي لم يذكر أنَّ قُنْفَخْرًا الملحق مضموم الأول، كما أن ما ذكره ـ من أنَّه لا يعرف في بنات الخمسة شيئًا على مثال جِرْدَحْل بضم أوله، فيكون قُنْفَخْر ملحقًا به ـ يفيد أنَّ المُلحق غير مضموم الأول، فلم يبق إلا أنَّ يكون مكسورًا؛ لأنَّ الثابت في جِرْدَحْل ـ الذي نفى وجوده مضموم الأول ـ كسر الأول.

---

(١) ينظر: سيبويه، الكتاب، ٢٩٧/٤.

(٢) أي: في قُنْفَخْر.

(٣) ينظر: الزبيدي، الاستدراك، ص٣٤.

(٤) ابن خروف، تنقيح الألباب، ص٦٨٦.

(٥) ينظر الضبطان في: ابن يعيش، شرح المفصل، ١٩٢،١٩٣/٤.

(٦) ينظر: الزبيدي، الاستدراك، ص٣٤.

المسألة الحادية عشرة: الميم الأولى في (هَمَّرِش) بين الأصالة والإلحاق

قال ابن خروف: "والهَمَّرِشُ: العجوزُ الكبيرة، ولما عُدِم فيه الاشتقاق، ولم يكن له نظيرٌ يُحمل عليه، حَمَلهُ مَرةً على المضَاعفِ؛ لإمكانِ ذلك فيه(١)، وحَمَلهُ أخرى على الإلحاقِ(٢)؛ لإمكان ذلك فيه، واعتذرَ في علمِ مواضع الزوائدِ من ذلك(٣) ... فكأنَّه غَلَّبَ هذا لوِجْدَان أصله، وضَعَّفَ الأول لعُفُو رَسْمِه، وكانا أحسنَ عندهُ من أنَّ يَدَّعي أنَّ النونَ أصلٌ فيه ويُدغمها؛ لأنَّ النونَ لا تُقابل الميم أصلاً في كلمةٍ فتُدغم فيها ... وأَخْطَأ الزبيدي عليه في قوله: وزعمَ أنَّه أصلٌ بمنزلة قَهْبَلِس(٤)، ولم يفعل ذلك سيبويه، بل ذكر في تمثيل الخماسي:" ويكونُ على مثال فَعْلَلِ في الصفة"، فذكر أبنية، ثم قال: "ومالحقه من الأربعة هّمَّرِشٌ"(٥)، وذكر في علم مواضع الزوائد أن" الهَمَّرِش بمنزلة القَهْبَلِس، فالأولى نون"(٦).

قال المُفَسِّرُ(٧): يعني: أنَّ إحدى الميمين نونٌ مُلْحَقةٌ بقَهْبَلِس ... والذي ذهب إليه الزبيدي مذهبٌ للأخفشِ(٨)، وهو فاسدٌ بما ذكرنا"(٩).

فمأخذ ابن خروف على الزبيدي في أنَّه نسب لسيبويه أنّه جعل الهَمَّرِش خماسيًا كالقَهْبَلِس، بينما كلام سيبويه في مواضع من كتابه يفيد أن إحدى ميميه مزيدة للإلحاق.

ومأخذ ابن خروف صحيح؛ لأنَّ سيبويه ذكر أن وزنه فَعَّلِ بتضعيف العين(١٠)، وهذا يعني أنَّه مضعف العين، أي: أنَّها زائدة، ولو كانت أصلًا لجعل وزنه فَعْلَلِ، وفَعَّلِ بتضعيف العين ليس من أوزان

---

(١) يعني: سيبويه، ينظر: الكتاب،٢٩٨/٤.

(٢) ينظر: المرجع السابق،٣٠٢/٤.

(٣) ينظر: سيبويه، الكتاب،٣٣٠/٤.

(٤) ينظر: الزبيدي، الاستدراك، ص٣٥، وفيه" وزعم أنَّه خماسي بمنزلة القَهْبَلِس".

(٥) ينظر: سيبويه، الكتاب،٣٠٢/٤.

(٦) ينظر: المرجع السابق،٣٣٠/٤.

(٧) ينظر: القرطبي، شرح عيون كتاب سيبويه، ص٢٩١.

(٨) ينظر: ابن السراج، الأصول،٣٤٦/٣،٣٤٥، وابن عصفور، الممتع،٢٩٦/١.

(٩) ابن خروف، تنقيح الألباب، ص٦٩١،٦٩٠.

(١٠) ينظر: سيبويه، الكتاب،٢٩٨/٤.

الخماسي؛ لأنَّ أول أصول الخماسي فاء وثانيه عين وباقيه لامات[١]، فهَمَّرِش ملحق بجَحْمَرِش[٢]، كما أن سيبويه ذكره في باب لحاق التضعيف، وهذا يدل على إرادته الزيادة.

وقد فُسِر كلام سيبويه بأنَّه أراد أن هَمَّرِشًا جُعل من بنات الخمسة، وأنَّه مما لو لم يلحقه تضعيف لصار من بنات الأربعة[٣].

فعُلم من مجموع كلامه أنَّ الميم أصلها نون، وأنَّ التضعيف بالنظر إلى صورته بعد القلب، وهذا ما يفهمه الباحث من كلام ابن خروف، وهو الصواب، وبذلك يزول الاحتجاج بعدم تصور الإلحاق بتضعيف العين[٤]، وإدغام النون في الميم عند خوف اللبس له نظائر، فقد قالوا: امَّحَى، وامَّازَ، وامَّاغَ[٥]، وهذا يشهد لسيبويه وإن استدل به لمذهب الأخفش.

وأما رده لمذهب الأخفش فوجيه؛ لأنَّ حجة الأخفش وغيره[٦] أنّه لا يوجد من بنات الأربعة شيء على هذا المثال فيلحق به، مما يدل على أصالة حروف هَمَّرِش، كما أن إدغام النون في الميم لا يوقع في لبس، فلذلك ساغ.

وهذا مردود بأنَّه وجد في كلامهم قَنْفَرِش، ونَخْوَرِش كذلك، والواو فيه مزيدة لا محالة؛ لأنها لا تكون أصلًا في بنات الخمسة[٧]، ومذهب سيبويه قد نسب للخليل[٨]، وقال به جماعة من النحاة واللغويين[٩].

---

(١) ينظر: ابن جني، المنصف،٣٠/١، وابن عصفور، الممتع،٧٠/١.

(٢) ينظر: الرضي، شرح شافية ابن الحاجب،٦١/١.

(٣) ينظر: أبو حيان، التذييل والتكميل،٣٥٤/١٧.

(٤) ينظر: الفارسي، التعليقة،٨/٥، والقرطبي، شرح عيون كتاب سيبويه، ص٢٩٢، والهسكوري، شرح كتاب سيبويه ٤٩٨/٢ ـ٥٠٠، وأبو حيان، التذييل والتكميل،٣٥٤/١٧.

(٥) ينظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه،١٩٥/٥، والهسكوري، شرح كتاب سيبويه،٥٠٢/٢.

(٦) ينظر: ابن السراج، الأصول،٣٤٥،٣٤٦/٣، وابن جني، الخصائص،٦٠/٢، وابن يعيش، شرح المفصل،٥/ ٥٢٨، وابن مالك، شرح الكافية الشافية،٢٢٠٦/٤.

(٧) ينظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه،١٩٤/٥، وابن جني، المنصف،٣١/١، وابن عصفور، الممتع،٢٩٧،٢٩٨/١، والرضي، شرح شافية ابن الحاجب،٣٦٤/٢.

(٨) ينظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه،١٩٥/٥.

(٩) ينظر: ابن السراج، الأصول،١٨٥،٢٢١/٣، والسيرافي، شرح كتاب سيبويه،١٩٥/٥، والفارسي، التعليقة،٧/٥، ٨، وابن القطاع، أبنية الأسماء والأفعال والمصادر، ص٢٩٦، وابن عصفور، الممتع،٢٩٦/١، وأبو حيان، التذييل والتكميل،٣٥٣/١٧.

وأمّا خلاف النحاة[١] في أنَّ الميم الأولى مبدلة من النون أو أصلية عند سيبويه فمسألة أخرى، ولذا اكتفى الباحث بجوهر المأخذ وهو ما نسبه الزبيدي لسيبويه، وفي الخلاف في كون البناء خماسيًا أم رباعيًا.

ومما يشهد لاختيار ابن خروف أنَّهم يحملون في قولهم بالزيادة ما جهل اشتقاقه على ما علم اشتقاقه، وهذا موضع زيادة للحرف فيما علم اشتقاقه[٢].

المسألة الثانية عشرة: الاستدلال بالجمع على زيادة التاء في (عَنْكَبُوت)

قال ابن خروف: "واستدلَّ[٣]على زيادة التاء في العَنْكَبُوت بحذفها في الجمع... وردَّ المبرد[٤]عليه استدلاله بالجمع ... وردَّ ابن ولاد عليه، ولم يصنع شيئًا؛ لأنَّه قال: لو كانت التاء أصلًا لكانت الواو والنون بالحذف أولى؛ لأنَّ النون في موضع الزيادة، فحذفها أولى من حذف التاء[٥]، وهذا فاسد؛ لأنَّه لا سبيل إلى حذف أصل من الكلمة سوى الحرف الآخر، إلا أن يكون الذي قبله من حروف الزيادة، أو مُشبِهًا لحروف الزيادة، فربما حذف وترك الآخر لذلك وإن كان أصلًا، نحو: فَرَزْدَق، وخَدَرْنَق، منهم من يقول: فُرَيْزِقٌ، وفُرَيْزِدٌ، وخُدَيْرِقٌ، وخُدَيْرِنٌ، حذفوا ما قبل الآخر لشبهه بحروف الزيادة، وإن لم يكن زائدًا هنا.

ومنع سيبويه أن تحذف الميم من (جَحْمَرِش)؛ لكونها بعيدةٌ من الطرف، وهي من حروف الزيادة، فنون(عَنْكَبُوتٍ) أحرى"[٦].

فمأخذ ابن خروف على ابن ولاد في أن كلامه ليس حُجة في الردّ على المبرد؛ لفساد ما ردَّ به من حيث إنَّهم لا يحذفون الحرف الأصلي من الكلمة إلا إذا كان الذي قبله زائدًا أو مُشبهًا للزائد، والنون حرف أصلي، وليست في الآخر.

---

(١) ينظر: ابن عصفور، الممتع،٢٩٦/١، ٢٩٨، وأبو حيان، التذييل والتكميل،٣٥٤/١٧،٣٥٣.

(٢) ينظر: الرضي، شرح شافية ابن الحاجب،٣٦٤/٢.

(٣) يعني سيبويه، ينظر: الكتاب ،٤٤٤/٣، ٣١٦/٤.

(٤) ينظر: ابن ولاد، الانتصار، ص٢٦١،٢٦٠، وأبو حيان، التذييل والتكميل،٨٦/١٩، ولم أقف عليه في كتب المبرد، وقد صنع السيرافي صنيع المبرد، ينظر: شرح كتاب سيبويه،١١٧/٥.

(٥) ينظر: ابن ولاد، الانتصار، ص٢٦١، وفيه ـ نقلا عن المبرد ـ " لو كانت التاء أصلية كانت أولى بالحذف؛ لأنَّ هذا موضع زيادتها التي يُقضى بها فيه عليها، فلو لم تكن التاءُ زائدةً لقالوا: عَكابت، ولم يقولوا: عَناكب".

(٦) ابن خروف، تنقيح الألباب، ص ٧١٥، ٧١٦.

وفي مأخذ ابن خروف نظر؛ لأنَّ كلام ابن ولاد مبني على عدم التسليم للمبرد بأنَّه إذا كانت التاء أصلًا جاز حذفها أيضًا؛ لأنَّه حينئذ ستكون النون زائدة؛ لأنَّها ثانية ساكنة، وهو من مواضع زيادتها، فلو كان الأمر كذلك لكانت هي والواو زائدتين، ولحذفتا في الجمع فكان يقال: (عكابت) بدلًا من (عناكب)، وهذا ما لم تقله العرب(١)، فدّل ذلك على أنَّ النون أصلٌ، والتاء هي الزائدة، والاشتقاق يؤيد ذلك(٢).

وهذا ردٌّ لا غبار عليه، وله ما يؤيده؛ فقد حذفوا النون في جمع (مَنْجَنِيق)، فقالوا: مَجانِق، لما كانت القاف أصلًا، والنون في موضع الزيادة بدلالة الاشتقاق(٣)، ولذا جعل المازني وغيره حذف النون في مَجَانِيق مُشبِهًا لحذف التاء في عَناكِب(٤).

بل إن سيبويه جعل النون زائدة في (عَناكِب) في موضع(٥)، فجعل وزنه فَناعِل، ومع ذلك لم يقل بأصالة التاء، فدل ذلك على أن الاحتجاج بالجمع احتجاج قوي.

ومما يقوي ردَّ ابن ولاد أنَّ حذف التاء يؤدي إلى حذف الواو، والعكس، أمّا حذف النون لو كانت زائدة فلا يؤدي إلى حذف الواو؛ لأنَّها تقع رابعة، فلو كانت زائدة لوجب حذفها، فإثباتهم النون وحذف الواو والتاء في الجمع دليل على أصالة النون، وزيادتهما، وقد وصف أبو حيان هذا الاستدلال بأن فيه دقة، وأن ردَّ المبرد استدلال سيبويه بالجمع ليس بشيء(٦).

وهذا الذي ذكره ابن ولاد هو كلام المبرد، نقله عنه(٧)، وأقام به الحجة عليه، فالمأخذ على ابن خروف في مأخذه على ابن ولاد.

---

(١) ينظر: ابن هشام الأنصاري، إقامة الدليل على صحة التمثيل وفساد التأويل، ص٣٧٣.

(٢) ينظر: سيبويه، الكتاب ٣١٦/٤، وابن السراج، الأصول،٢٤٢/٣، وابن جني، المنصف١٣٩/١، ١٤٨، ١٤٩، والقرطبي، شرح عيون كتاب سيبويه، ص٢٩٥، والجرجاني، المقتصد في شرح التكملة،١٠٣٦/٢، وابن عصفور، الممتع، ٢٧٧/١.

(٣) ينظر: ابن السراج، الأصول،٥٠/٣، وابن جني، المنصف، ١٤٨،١٤٩/١، والهسكوري، شرح كتاب سيبويه، ٣٨٩/٢، ٣٩٠.

(٤) ينظر: ابن جني، المنصف،١/ ١٤٦، وابن المؤدب، دقائق التصريف، ص ٣٥٧.

(٥) ينظر: سيبويه، الكتاب،٤/ ٢٥٣، والجواليقي، مختصر شرح أمثلة سيبويه، ص٢٠٩.

(٦) ينظر: أبو حيان، التذييل والتكميل،٨٦/١٩.

(٧) قال في بداية جوابه:" ففي هذا جوابان: أحدهما ما ذكره في آخر كتابه ". ابن ولاد، الانتصار، ص٢٦١.

المبحث الثاني: المآخذ المتعلقة بغير كلام سيبويه

المسألة الأولى: وزن (وِئَيَّةٌ) بكسر الفاء

قال ابن خروف:" وجاء فِعَيْلَة، قالوا: قِدْرٌ وِئَيَّةٌ، للعميقة، عن أبي زيد[١]، وجعلها صاحبُ العينِ فِعَلَّةً[٢] وهو فاسدٌ؛ لقولهم فيها: وَئِيَّةٌ، وهي فَعِيْلَةٌ، وليس في الكلام (فَعِلَّةٌ)"[٣].

فابن خروف يثبت وزن فِعَيْلَة ـ بكسر الفاء وفتح العين وسكون الياء وفتح اللام ـ ويستدل بما نقله أبو زيد من قولهم: وِئَيَّة.

ثم ذكر مأخذًا على صاحب كتاب العين حين جعل وزن وئية (فِعَلَّة) ـ بكسر الفاء وفتح العين وتشديد اللام مفتوحة ـ وهذا يعني أن الياء الأولى عنده أصلية.

ومأخذ ابن خروف على صاحب العين هو أنهم قالوا في نفس الكلمة: وَئِيَّةٌ ـ بفتح الواو وكسر الهمزة وتشديد الياء مفتوحة ـ وهي على ذلك على وزن (فَعِيْلَةٌ)، أي: أن الياء الأولى فيها زائدة، مما يشهد بزيادتها في وِئَيَّةٌ بكسر الواو؛ لأنَّ القول بأصالتها في المفتوحة الواو سيجعل وزنها فَعِلَّة ـ بفتح الفاء وكسر العين وتشيد اللام ـ وهذا الوزن غير موجود في كلامهم.

وفي مأخذ ابن خروف نظر؛ لأنَّ ما ذكره صاحب العين غير ما ذكره ابن خروف؛ فوزن (فِعَلّ) بكسر ففتح وزن موجود، وإن كان قليلًا[٤]، والكلمة فيها لغتان[٥]، لذا ضبطت ضبطين[٦]:

أحدهما: ما ذكره صاحب العين، وهذا ما نص عليه ابن عصفور[٧]حيث جعل وزنها (فِعَلَّة)؛ محتجًا بعدم وجود وزن (فِعَيْلَة)، وهو الصواب، ولذا لم يذكره سيبويه في الأبنية، ونص على أنَّه غير موجود[٨].

---

(١) ينظر: الزبيدي، الاستدراك، ص٢١.

(٢) لم أقف في كتاب العين على هذا.

(٣) ابن خروف، تنقيح الألباب، ص٦١٥.

(٤) ينظر: ابن سيده، المخصص،١/٤٦٤.

(٥) ينظر: ابن سيده، المخصص، ١/ ٤٦٤، وابن القطاع، أبنية الأسماء والأفعال والمصادر، ص٢٤٩.

(٦) ينظر: الزبيدي، الاستدراك، ص٢١.

(٧) ينظر: ابن عصفور، الممتع،١/ ٨٧.

(٨) ينظر: سيبويه، الكتاب،٤/٢٦٧.

وأما الضبط الآخر: ـ بفتح الفاء وكسر العين ـ فهو الأشهر؛ حيث ضبط الكلمة به أكثر أصحاب كتب اللغة [١]، وبعض النحويين[٢]، ولكنه لا يُحتج به على صاحب العين؛ لأنَّه لم يقل بأصالة الياء في المفتوح الفاء، لذا فمأخذ ابن خروف غير مقبول؛ لأنَّ ما نقل عن صاحب كتاب العين وزن موجود جعل الكلمة عليه، وهو بخلاف الوزن الذي أثبته ابن خروف وجعل الكلمة دليلًا عليه، فالحق مع صاحب العين، لاسيما وأن الوزن الذي أثبته ابن خروف لم يثبته سيبويه.

المسألة الثانية: علاقة أعجمية (نَرْجِس) بإثبات (نَفْعِل) و(نِفْعِل)

قال ابن خروف: "وجاء نَفْعِلٌ: نَرْجِسٌ، وزعم المازنيُّ أنَّ نونه زائدةٌ[٣]؛ لأنَّه ليس في الكلام فَعْلِل، وذكره في تصريفه، وذكر أنَّه فارسيٌّ مُعرَّبٌ. وذكر الفارسيُّ أنَّ نونه تُكسر[٤]، انتهى.

ولا اعتداد به لكونه أعجميًّا، وقُضِي بزيادة النون من حيث أُعْرِب، ولا يجوز أن يكون في الكسر أصلًا؛ لأنَّ الزيادة قد ثبتت فيه في حال الفتح"[٥].

فيرى ابن خروف أن نَرْجِس لا ينهض دليلًا على إثبات وزن نَفْعِل فيعد مما استدرك على سيبويه، ويرى أن الأحكام التي ذكرها المازني والفارسي لا تقضي بثبوته؛ لأنَّ الحكم بزيادة النون إنما كان بعد أن أُعرِب، فلا يكون دليلًا على ثبوت نَفْعِل بفتح النون بناءً على ما يراه المازني من عدم ثبوت فَعْلِل، يعني على القول بأصالة النون.

ولا يثبت وزن نِفْعِل بناء على اللغة التي ذكرها الفارسي بكسر نونه؛ لأنَّ زيادة النون ثبتت حال فتحه، فحجة ابن خروف أن الكلمة أعجمية، والأعجمي لا يثبت به وزن، وأمَّا التغييرات التي طرأت عليه فكانت بعد تعريبه.

---

(١) ينظر: الأزهري، تهذيب اللغة، ١٠/ ٤٧٦/٨٦،١٥، والجوهري، الصحاح، ٦/ ٢٥١٩، وابن سيده، المحكم، ٦٠١/١٠.

(٢) ينظر: أبو حيان، الارتشاف٦٣/١.

(٣) ينظر: ابن جني، المنصف،١/ ١٠٤.

(٤) ينظر: الفارسي، التكملة، ص ٥٦٦.

(٥) ابن خروف، تنقيح الألباب، ص٦١٩.

وفيما ذهب إليه ابن خروف نظر؛ لأنَّ نَرْجِس ـ وإن كان أعجميًّا ـ فإنَّه لما تكلمت به العرب، وفرّقته في الجمع والتصغير وغيرهما أجرته مجرى العربي، فيعتقدون فيه من الزيادة والأصل ما يكون في أصول كلامهم(١).

ومن النحاة من ذكر نَرْجِس دليلًا على الوزن مع تصريحه بظنه أنّه أعجمي(٢)، بل منهم من صرح بعجمته، ومع ذلك أورده مثالًا للوزن(٣)، وكثير منهم يورده دون التعرض لبيان عجمته، وقد اختلفوا في نونه لما كان شاهدًا عندهم على الوزن(٤).

المسألة الثالثة: (افْعَيَّل) بين الإثبات وعدمه

قال ابن خروف ـ في حديثه عمَّا سكن أوله من الأفعال المزيدة ـ:"وزاد الزبيدي ـ رحمه الله ـ افْعَيَّلَ: اهْبَيَّخَ الرجلُ، إذا تَبَخْتَر(٥)، ولم يقع إلا في كتاب العين(٦)، وقد رَدَّهُ في رسالةٍ في أوهامِ العينِ(٧)"(٨).

فظاهر كلام ابن خروف أنه يُضَعّف إثبات (افْعَيَّلَ)؛ لتعليقه بأنَّه لم يقع إلا في كتاب العين، ويؤاخذ الزبيدي في إثباته هذا الوزن مع أنَّه قد ردَّهُ في كتاب آخر.

ومأخذ ابن خروف مأخذ صحيح؛ لاضطراب كلام الزبيدي عن الوزن، أمَّا ما يفهم من كلامه من ضعف إثبات هذا الوزن ففيه نظر؛ لأنَّ من حفظ حجة على من لم يحفظ، وقد أثبت الخليل اهْبَيَّخَ، والخليل ثبت، فكلامه حجة.

---

(١) ينظر: الجرجاني، المقتصد،١٢٦٤/٢.

(٢) ينظر: ابن عصفور، الممتع،٨٠/١.

(٣) ينظر: الجرجاني، المقتصد،١٢٦٤/٢، وأبو حيان، الارتشاف، ١/ ٥١، ٢٠٣، ٢/ ٨٧٥.

(٤) ينظر: المبرد، المقتضب، ٣١٨/٣، وابن السراج، الأصول،٨١/٢، وابن المؤدب، دقائق التصريف، ص٣٥٥، والسيرافي، شرح كتاب سيبويه ٣/ ١٣٧/٤٦٣،٥، والهسكوري، شرح كتاب سيبويه، ٣٤٧/٢، ٣٤٨.

(٥) ينظر: الزبيدي، الاستدراك، ص٣٩.

(٦) ينظر: الفراهيدي، العين،٣٥٩/٣.

(٧) ينظر: الزبيدي، استدراك الغلط الواقع في كتاب العين، ص٨٢.

(٨) ابن خروف، تنقيح الألباب، ص٦٥١، وينظر: ابن خروف، شرح جمل الزجاجي من باب (ماذا) إلى نهاية باب شواذ الادغام، ص٩٩.

وأثبت غيره هذا الوزن[١]، ومثّل له بعضهم بـ(اهْبَيَّج يَهْبَيَّجُ)[٢]، وقد أثبت بعض النحويين هذا الوزن، مع حكمهم بندوره[٣]، بل منهم من لم يصرح بندرته[٤]، ومنهم من أثبت مصدر هذا الفعل[٥].

المسألة الرابعة: دلالة جمع (عَشَوْزَن)على (عَشَاوز)

قال ابن خروف ـ في باب ما لحقته الزوائد من بنات الأربعة: "والعَشَوْزَنُ: الشديدُ الخَلْقِ، وزعم المبردُ أن عَشَوْزَنًا (فَعَوْلَن)[٦]؛ لقول الشاعر الشَّماخ[٧]:

حَوَامِي الكُرَاعِ المُؤْيَداتِ العَشَاوزِ

وردَّهُ ابن ولادٍ بأنَّه من ضرورة الشعر[٨] ... وتلك دعوى لا دليل عليها، ولا يحمل على الزيادة هنا إلا بدليل"[٩].

فما ذهب إليه المبرد من القول بزيادة النون في عَشَوْزَن بدليل جمعه على (عَشَاوزِ) دعوى لا دليل عليها عند ابن خروف، وهو موقف صحيح؛ لأن عَشَوْزَنًا ـ كما ذكر الصرفيون ـ لما أريد جمعه حذف منه حرف النون لشبهه بالزائد، فصار عَشَوْزًا على مثال (فَعَوْل)، وهو مثال ليس من صور أبنيتهم، فحولوه إلى عَشْوَز كـ(جَدْوَل)، ثم جمع على (عَشَاوِز)؛ إذ لو كُسر على ما بقي عليه دون تغيير لصار (عَشِائِز) لا (عَشَاوِز)، وذلك لأنَّ العرب إذا حذفت من الكلمة حرفًا راعت ما بقي منه، فإن كان مما تقبله أمثلتهم أبقوه،

---

(١) ينظر: الأزهري، تهذيب اللغة، ٢٥٢/٥، وابن سيده، المحكم، ١١٤/٤، وابن القطاع، أبنية الأسماء والأفعال والمصادر، ص٣٣٦، وابن منظور، لسان العرب،٦٥/٣.

(٢) ينظر: اللبلي، بغية الآمال في معرفة مستقبلات الأفعال، ص٨٤.

(٣) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل،٤٦١/٣، والشاطبي، المقاصد الشافية، ٣٥٣/٤.

(٤) ينظر: أبو حيان، التذييل والتكميل،١٤/ ١٧٨.

(٥) ينظر: ابن المؤدب، دقائق التصريف، ص٣٧٩.

(٦) ينظر: ابن ولاد، الانتصار، ص ٢٥٩،٢٦٠.

(٧) عجز بيت من الطويل، وصدره: حَذاها مِنَ الصَّيْداءِ نَعْلًا طِراقُها. وقائله الشماخ، والبيت في ديوانه، ص١٩٨.

(٨) ينظر: ابن ولاد، الانتصار، ص٢٥٩،٢٦٠.

(٩) ابن خروف، تنقيح الألباب، ص٦٦٥ ،٦٦٦.

وإلا مالوا به إلى نحو صور أمثلتهم، و(عَشَاوِز) من ذلك[١]، ومما يشهد بصحة ما سبق جواز جمعه على (عَشَاون)[٢]؛ أي: بحذف أحد أصوله.

والقول بأصالة النون، وأن وزنه (فَعَوْلَل) هو مذهب الخليل[٣]، وسيبويه[٤]، وارتضاه الزبيدي[٥]، وبعض شراح الكتاب[٦]، وهو قول جماعة من النحاة[٧]، وبعض اللغويين[٨].

وتصريح الخليل وغيره[٩] بأنه يجمع على (عَشَاوز) يضعف ما ارتآه ابن ولاد من جعله ضرورة؛ فحذف حرف من الكلمة وجمعها بعد الحذف أمر معروف مشتهر، وعليه فيمكن أن يكون قول ابن خروف: "وتلك دعوى لا دليل عليها" مرادًا به ما رآه ابن ولاد من أن الحذف ضرورة.

فكلام ابن خروف على الاحتمالين هو الصواب، ويؤيد ما ذهب إليه من أصالة النون قول الزبيدي:" ولا أعلم في الكلام اسمًا على (فَعَوْلَن)"[١٠].

---

(١) ينظر: ابن جني، الخصائص،٣/١١٦،١١٥، والشاطبي، المقاصد الشافية،٩/٤٠،٣٩.

(٢) ينظر: الأزهري، تهذيب اللغة،٣/٢٠٩.

(٣) ينظر: الفراهيدي، العين،٢/٣١٢.

(٤) ينظر: سيبويه، الكتاب،٤/٢٩١،٢٩٠.

(٥) ينظر: الزبيدي، الاستدراك، ص٣٠،٢٩.

(٦) ينظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه،٥/ ١٨٨،١٨٩، والرماني، شرح كتاب سيبويه، ص٣٩٥.

(٧) ينظر: ابن السراج، الأصول،٣/٢١٤، وابن جني، الخصائص،٣/١١٦،١١٥، وابن يعيش، شرح المفصل٤/ ١٩٣، وابو حيان، التذييل والتكميل،١٨/٢٨٧.

(٨) ينظر: الأزهري، تهذيب اللغة،٣/٢٠٩، والجوهري، الصحاح،٢/٢١٦٤، والجواليقي، مختصر شرح أمثلة سيبويه للعطار، ص٢٣٣.

(٩) ينظر: الفراهيدي، العين،٢/٣١٢، والأزهري، تهذيب اللغة،٣/٢٠٩.

(١٠) ينظر: الزبيدي، استدراك الغلط الواقع في كتاب العين، ص٥٩.

المسألة الخامسة: همزة (دَيْدَاء) و(دِيْدَاء) و(دَأْدَاء) بين الأصالة والإلحاق

قال ابن خروف:" يجوز أن يكون (الدَّيْدَاء) مُستدركًا، وتكون الهمزة أصلًا، فيكون مثالًا في غير المصادر، ويجوز أن تكون الهمزة في (الدَّيْدَاء)، و(الدَّأْدَاء) منقلبة عن واو أو ياء، فيكون (الدَّيْدَاء) كـ(الخَزْعَال)، و(الدِّيْدَاء) كـ(عِلْبَاء)، بخلاف قول الزبيدي فيه[١] "[٢].

فلا مانع عند ابن خروف من أن تكون الهمزة في دَيْدَاء ودَأْدَاء ـ بفتح الدال الأولى فيهما ـ منقلبة عن واو أو ياء، كهمزة عِلْبَاء، خلافًا للزبيدي في منعه ذلك.

وحجة الزبيدي أن القول بأنَّها منقلبة يؤدي إلى مجيء فَعْلَال من غير المضاعف، ولم يأت من غير المضاعف إلا خَزْعَال، فالهمزة عنده أصلية غير منقلبة.

وفي مخالفة ابن خروف للزبيدي نظر؛ لأنَّ ابن السكيت[٣]، وغيره[٤] ذكروا أنه يقال: ثلاث دَآدئ، والواحدة دَأْدَأة، وهذا يعني أنّ وزنها (فَعْلَلة)، فالهمزة أصلية غير منقلبة.

وقد ذكر ابن السكيت[٥] (الدَّيْدَاء) في حديثه عن الدَأْدَأة، مما يدل على أنَّه يرى أصالة الهمزة، وقولهم: دَيْدَاء ـ بفتح أوله ـ يدل على أن الهمزة غير مبدلة[٦].

وذكر الخليل أنَّه يقال في جمعها: دَءادي على غير قياس[٧]، أي: أن القياس الهمز، مما يدل على أنَّها أصل.

---

(١) ينظر: الزبيدي، الاستدراك، ص٣٢.

(٢) ابن خروف، تنقيح الألباب، ص٦٧٨.

(٣) ينظر: ابن السكيت، الألفاظ، ص٢٩٣، والهسكوري، شرح كتاب سيبويه،٣٩٦/٢.

(٤) ينظر: الأزهري، تهذيب اللغة،١٦٧/١٤، وابن سيده، المحكم،٣٦١/٩.

(٥) ينظر: ابن السكيت، الألفاظ، ص٢٩٤.

(٦) ينظر: أبو حيان، التذييل والتكميل،١٤/١٩.

(٧) ينظر: الفراهيدي، العين،١٠١/٨.

وإثبات فَعْلَال من المضاعف في غير المصادر مذهب لغير سيبويه[١]، وأكثر النحاة[٢]، ونسب للكوفيين[٣]، وعليه يكون ما رآه ابن خروف موافقًا للكوفيين.

وقد نقل ابن جني أنَّ بعض العرب يقول: دَأدأ يُدَئْدِئ دِئْداءً[٤]، وهذا يدلُ على أنَّه مصدر، فالقول باستدراكه فيه نظر آخر؛ لأنَّ ثبوته مصدرًا ينفي إثباته غير مصدر من المضاعف.

ولعدم ثبوت فَعْلَال غير مصدر من المضاعف عند أكثر النحاة آثر ابن عصفور أن يجعل وزن (الدَّيداء) و(الدَّئداء) فَعْلاء على إثبات فَعْلال مضعفًا غير مصدر؛ لأنَّه لم يستقر من كلامهم[٥]، فإذا ثبتت أصالة الهمزة، ومجيء الكلمة مصدرًا، كان ما رآه ابن خروف محل نظر.

المسألة السادسة: (فُعْلَل) بين الإثبات وعدمه

قال ابن خروف: "وقد جاء فُعْلَل، قالوا: جُؤْذَرٌ، وجُخْدَبٌ، وبُرْقَعٌ، وطُحْلَبٌ، وضُفَدَعٌ، يرويها البصريون بالضم في الثالث[٦]، والكوفيون بالفتح[٧]، وهي عند البصريين مُغيَّرةٌ من الضمِ، وتلك دعوى لا دليلَ عليها، بل هي أبنيةٌ صحاحٌ"[٨].

فابن خروف يوافق الكوفيين في إثبات وزن (فُعْلَل) في أبنية الرباعي، ويرى أنَّ قول البصريين إن أصله (فُعْلُل) بضم ثالثه ادعاء.

وموقف ابن خروف وجيه؛ لأنَّ كلام البصريين يعني أنَّ البناء مُخفف من الضم إلى الفتح، ولم يثبت تخفيف الضم بالفتح فيحمل عليه هذا، مع أنَّه ليس فيه ذلك الثقل[٩].

---

(١) ينظر: الأعلم، النكت،٣/٣٢٥.

(٢) ينظر: أبو حيان، الارتشاف،١/١٨٩.

(٣) ينظر: الزبيدي، الاستدراك، ص٣٢.

(٤) ينظر: ابن جني، الفسر،١/١٦٧.

(٥) ينظر: ابن عصفور، الممتع،١/١٥٢،١٥١.

(٦) ينظر: الثمانيني، شرح التصريف، ص ٢٠٧، وأبو حيان، التذييل والتكميل،١٨/٢٧٥.

(٧) ينظر: أبو حيان، التذييل والتكميل،١٨/٢٧٥.

(٨) ابن خروف، تنقيح الألباب، ص٦٦١.

(٩) ينظر: أبو حيان، التذييل والتكميل،١٨/٢٧٦.

ومما يقوي ثبوت هذا البناء ما سمع عن العرب ـ غير ما ذكره ابن خروف ـ من قولهم : سُؤْدَد، وعُوْطَط، وعُنْدَد، وعُنْبَب، وسُرْدَد، ودُخْلَل، وقُعْدَد؛ فقد فكوا إدغام المثلين في كل ذلك، ولا يكون ذلك إلا فيما كان على فُعُل، أو فِعَل، أو فَعَل، أو فُعَل، ولا يفعل هذا إلا إذا كان أحدهما مزيدًا للإلحاق، أو كان ما قبلهما مزيدا للإلحاق كأَلَنْدَدٍ، وأَلَنْجَجٍ.

وليست هذه الكلمات على وزن من الأوزان الرباعية السابقة، كما أن فكّ الإدغام فيها ليس لكون ما قبل المثلين مزيدًا للإلحاق، فتعين كون هذه الكلمات ملحقة بـ(فُعْلَل)؛ لأنَّه لو لم يكن أحد المضاعفين للإلحاق لما فك الإدغام[١].

وقد أثبت الأخفش هذا البناء[٢]، وأيد إثباته بعض المتأخرين[٣]، كما نُقل عن المبرد[٤] أنَّه ليس في الكلام فُعْلَل إلا جُؤْذَر، وذكر بعض شراح الكتاب أن غير سيبويه أثبته، ولم يُرد على من أثبته[٥].

وقد ردّ ابن خروف ما قيل من أن جُخْدَبًا أصله جُخَادِب[٦]، وأنه كعُلْبَط أصله عُلاَبِط[٧] بأن عُلاَبِطً لم يتغير فيه شيء بعد حذف الألف، وأنَّ العلة هي توالي الحركات، أما جُخْدَب فساكن الثاني، فالأمر فيه مختلف[٨].

---

(١) ينظر: أبو حيان، التذييل والتكميل،١٨/٢٧٧،٢٧٦، والمرادي، توضيح المقاصد،٣/١٥٢١. قيل: قد ألحقوا بالمزيد فيه، فألحقوا اقعنسس باحرنجم، فكما ألحق بالفرع بالزيادة، فيلحق به بالتخفيف، وهذا لا ينفي القول بأصالة الوزن كما ترى. ينظر: توضيح المقاصد.٣/ ١٥٢١

(٢) ينظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه،٤/٣٤٩، ٥/١٣٥، وابن جني، المنصف، ١/٢٧.

(٣) ينظر: ابن مالك، إيجاز التعريف، ص٦٣، ٦٤، وأبو حيان، التذييل والتكميل،١٨/٢٧٦.

(٤) ينظر: ابن السكيت، الألفاظ، ص٤٩٣.

(٥) ينظر: الأعلم، النكت،٣/٣١٩.

(٦) ينظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه،٤/٣٤٩.

(٧) ينظر: ابن بابشاذ، شرح كتاب الجمل للزجاجي، ص٧٤٩.

(٨) ينظر: ابن خروف، شرح جمل الزجاجي من باب(ماذا) إلى نهاية باب شواذ الادغام ص(٧٤).

المسألة السابعة: أصل (كَفْكَفْت) ونحوه

قال ابن خروف:" وتفضيلُ الزبيدي قولَ الكوفيين على قول البصريين[١] في (كَفْكَفْت)وبابه[٢]، وليس كما زعم؛ لأنَّ ادَّعاءَ البدل لا يكون إلا بدليلٍ قاطعٍ، ولا دليل في كون (كَفْكَفْت) و(كَفَّفْت) بمعنى واحدٍ؛ لتوارِدِ الألفاظِ الكثيرةِ على المعنى الواحدِ"[٣].

فمأخذ ابن خروف على الزبيدي في تفضيله ما يراه الكوفيون من أن الفعل المضاعف الفاء والعين أصله ثلاثي، وأنَّه حصل فيه إبدال من إحدى حرفيه من لفظ الفاء[٤]، بخلاف ما يراه البصريون من أنَّه رباعي.

ومأخذ ابن خروف مأخذ صحيح؛ لأنَّهم إذا أرادوا أن يبدلوا من المضاعف إنما يبدلون حرف علة[٥]، كما أنَّه يلزم من قول الكوفيين أن يكون وزن الفعل (فَعَّل)، ومصدر هذا الفعل هو التَّفْعيل أو الفِعّال، وهم يقولون في مصدره (فَعْلَلَة) فدلّ على أنَّه رباعي[٦].

فإن قيل: إنما يلزم ذلك لو بقي على إدغامه، أمّا بعد فكّ إدغامه فإنَّه أشبه ما أُلحق بالرباعي كجَلْبَب[٧]، فالجواب أنَّ زيادة الإلحاق معينة، أمّا هذا ففيه ادّعاء إبدال بلا دليل.

وظاهر كلام الفراء، وابن السكيت، وابن قتيبة موافقٌ لكلام البصريين[٨]، مما يقوي مذهب البصريين الذي اختاره ابن خروف.

---

(١) ينظر: ثعلب، مجالس ثعلب،٤٦٧/١، وابن جني، المنصف،٢٠٠/٢، وابن مالك، شرح الكافية الشافية،٢٠٣٥ ،٢٠٣٦. ويرى السيرافي أن الفعل حصل فيه بدل؛ لأنَّ العين واللامين لما كان من جنس واحد، فلما اجتمع فيه ثلاثة أحرف من جنس واحد، فلو ترك لأشبه (فعَّل) فأبدل الحرف الأوسط منها حرفًا مثل الحرف الذي في موضع الفاء. ينظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه،٣٠٩/٥.

(٢) ينظر: الزبيدي، الاستدراك، ص٤٠.

(٣) ابن خروف، تنقيح الألباب، ص٦٩٤.

(٤) هذا أحد ما نسب للكوفيين، وقيل استثقل التضعيف، فحالوا بين المضاعفين بحرف مثل الفاء، ونُسب للفراء أنَّ وزنه فعفع، ونُسب إليه أن وزنه فعلل، كما نسب إليه أنه فعَّل.

ينظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه،٣١٠/٥، وأبو حيان، التذييل والتكميل،١٤٤/١٩.

(٥) ينظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ٣١٠/٥، وأبو حيان، التذييل والتكميل، ١٤٦/١٩.

(٦) ينظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه٣١٠/٥، وأبو حيان، التذييل والتكميل،١٤٥/١٩.

(٧) ينظر: أبو حيان، التذييل والتكميل،١٤٥/١٩.

(٨) ينظر: الفراء، معاني القرآن،١١٤/٣، وابن السكيت، إصلاح المنطق، ص٢٢٧، وابن قتيبة، غريب القرآن، ص٣١٨، ٤٣٧.

وقد ردّ ابن خروف ما ارتضاه الزبيدي بأنَّ ما ارتآه يلزمه في نحو: شَدَّد، ومَدَّد، وعَدَّد، ولم يفعلوا ذلك إلا في القليل(١).

وما ذكره ابن خروف من أنَّ اتحاد المعنى لا يدل على ما اختاره الزبيدي يؤيده ما ذكره ابن جني من أن اتحاد المعنى هو الذى حدا بهم إلى القول بذلك(٢).

والقول بزيادة حرف بين المضعفين يلزم منه الخروج من باب واسع، وهو تقارب الألفاظ مع اقتراب موادها، نحو: سَبِط وسِبَطْر، ودَمِث ودِمَثْر، وسقوط الساقط ليس بسقوط في الحقيقة، بل هما مادتان، فكَبْكَب ـ مثلًا ـ مادة، وكَبَّ مادة أخرى، وهكذا ما هو نحوها.

كما يلزم منه دخوله فيما لا نظير له، وهو تكرير الفاء وحدها، وهو قليل جدًا، وإنما تضاعف الفاء مع مضاعفة العين(٣)، والإبدال الذي قالوا به لم يثبت به سماع(٤).

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم النبيين، وبعد:

فبعد هذه الرحلة مع مآخذ ابن خروف على النحاة، انتهى البحث إلى النتائج التالية:

- دقة ابن خروف في جملة من المآخذ؛ وذلك لقوة تعليلاته المبنية على سعة اطلاعاته اللغوية، وإتقانه للقواعد النحوية، وذلك كما في مسألة (اليَعْمَلُ) و(اليَلْمَعُ) بين الاسمية الوصفية، ومسألة نون (حِنْدِيْرَة وحِنْدَورَة) بين الأصالة والزيادة، وهذا ليس على إطلاقه، فابن خروف لم يوفّق في بعض مآخذه كمسألة (فَعَالِي) بين الجمع والإفراد، ومسألة وزن(وِئَيَّةٌ) بكسر الفاء.
- إلمام ابن خروف بمرامي كلام سيبويه في بعض المواضع، وذلك كما في مسألة (مَرْعِزَّى) بين العربية والعجمة، ومسألة (سُحَفْنِيَة) بين الاسمية والوصفية، ومسألة الميم الأولى في (هَمَّرِش) بين الأصالة والإلحاق.

---

(١) ينظر ابن خروف، شرح جمل الزجاجي من باب (ماذا) إلى نهاية باب شواذ الادغام، ص١٠١.

(٢) ينظر: ابن جني، سر صناعة الإعراب، ١/١٩٠.

(٣) ينظر: ابن جني، الخصائص، ٢/ ٥٢،٥٣، والمنصف، ٢/٢٠٠، والشاطبي، المقاصد الشافية، ٨/٣٤٦،٣٤٣.

(٤) ينظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، ٨/ ٣٤٨.

- اتسام منهج ابن خروف بالاتزان في نقده ومآخذه، وعدم الانتقاص من قدر العلماء، والاكتفاء بتوجيه المأخذ إلى قول العالم دون زيادة، وذلك كما في مسألة رد الألف إلى أصلها في الوقف، ومسألة علاقة أعجمية (نَرْجِس) بإثبات (نَفْعِل) و(نِفْعِل)، وقد يخرج عن هذا الطور كما في وصفه الزبيدي بعدم فهم كلام سيبويه في مسألة بناء (فَعَنَّل) بين الإثبات وعدمه، ووصفه بأن هذا من عادته مع سيبويه في مسألة (سُحَفْنِيَة) بين الاسمية والوصفية.

- اتضح ـ بما لا يدع مجالًا للشك ـ قدر سيبويه عند ابن خروف؛ فقد انتصر لرأيه في جملة من المسائل كما في مسألة إلحاق إلحاق(إِطِل) بـ(إِبِل)، ومسألة تعدد اشتقاق (مِجَنّ)، ومسألة (سُحَفْنِيَة) بين الاسمية والوصفية، وهذا لا ينفي إنصاف ابن خروف؛ حيث لم تمنعه مكانة سيبويه عنده من مخالفته، فقد جوز أن يكون (دَيْدَاء) بناء مستدركًا على سيبويه، ولم يتعصب ابن خروف لشخص سيبويه إلا حين استدعى الأمر ذلك، حيث أشار إلى قدره في مقارنة بينه وبين المبرد ردًا على الزبيدي، وذلك عند حديثه عن إلحاق (إِطِل) بـ(إِبِل)، ومما يشعر بمكانة سيبويه عند ابن خروف أنه حين أيد رأيًا مقابلًا لرأي سيبويه لم يصرح باسم سيبويه، وذلك في مسألة (فُعْلَل) بين الإثبات وعدمه.

- مخالفة ابن خروف لمراد بعض العلماء في كلامهم، وهو ما انعكس على الحكم على كلامهم بغير مرادهم، وهذا قليل، ومن ذلك ما كان منه في مسألة (قُنْفَخْر) بين الإلحاق وعدمه، ومسألة الاستدلال بالجمع على زيادة التاء في (عَنْكَبُوت).

ويوصي البحث بدراسة اختلاف شراح الكتاب وغيرهم في فهم عبارة سيبويه المتعلقة بأبواب الأبنية؛ لما في ذلك من ثراء في فهم عبارة سيبويه، وقد تعرض البحث لشيء من ذلك كما في مسألة (سُحَفْنِيَة) بين الاسمية والوصفية، ومسألة (قُنْفَخْر) بين الإلحاق وعدمه.

المصادر والمراجع

الأزهري، محمد بن أحمد (٢٠٠١م)، تهذيب اللغة، تحقيق: محمد عوض مرعب، ط١، بيروت: دار إحياء التراث العربي.

الأنباري، أبو البركات (٢٠٠٢م) الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، تحقيق: جودة مبروك محمد، ط١، القاهرة، مكتبة الخانجي.

ابن بابشاذ، طاهر بن أحمد، (شرح كتاب الجمل للزجاجي) تحقيق: حسين علي لفته السعدي، رسالة دكتوراه، (٢٠٠٣م) قسم اللغة العربية، كلية الآداب، جامعة بغداد، بغداد.

ثعلب، أحمد بن يحيى (١٩٦٠م)، مجالس ثعلب، شرح وتحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط٢، مصر: دار المعارف.

الثمانيني، عمر بن ثابت (١٩٩٨م)، شرح التصريف، تحقيق: إبراهيم بن سليمان البعيمي، ط١، الرياض: مكتبة الرشد.

الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن (٢٠٠٧م) المقتصد في شرح التكملة، تحقيق: أحمد بن عبد الله الدويش، ط١، الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

ابن جني، عثمان الموصلي (١٩٥٢م) الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، ط١، القاهرة: دار الكتب المصرية.

ابن جني (١٩٥٣م) المنصف شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جني لكتاب التصريف، تحقيق: إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، ط١، القاهرة: إدارة إحياء التراث القديم.

ابن جني (١٩٩٢م) سر صناعة الإعراب، تحقيق: حسن هنداوي، ط٢، دمشق، دار القلم.

ابن جني (٢٠٠٤م) الفسر شرح ابن جني الكبير على ديوان المتنبي، تحقيق: رضا رجب، ط١، دمشق: دار الينابيع.

الجواليقي، موهوب بن أحمد (١٤١٠هـ) مختصر شرح أمثلة سيبويه للعطار، تحقيق: دفع الله عبد الله سليمان، ط١، الرياض، جامعة الملك سعود، مركز البحوث.

الجوهري، إسماعيل بن حماد (١٩٨٧م) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور العطار، ط٤، بيروت: دار العلم للملايين.

ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان (١٩٨١م) الإيضاح في شرح المفصل، تحقيق: موسى بناي العليلي، ط١، بغداد: مطبعة العاني.

أبو حيان، محمد بن يوسف (١٩٩٨م) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق: حسن هنداوي، ط١، دمشق: دار القلم.

ابن خروف، علي بن محمد، تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب من باب الإضافة إلى باب نظائر ما مضى من المعتل" تحقيق: صالح حسين الحارثي، رسالة دكتوراه (٢٠٢٢م)، قسم اللغويات، كلية اللغة العربية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية.

ابن خروف (٢٠١٠م) شرح جمل الزجاجي من باب (ماذا) إلى نهاية باب شواذ الإدغام تحقيق: سلوى محمد عرب، ط١، جدة: مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز.

الرضي، محمد بن الحسن (١٤٠٢هـ) شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محي الدين عبد الحميد، ط١، بيروت: دار الكتب العلمية.

الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى (١٩٩٨م) "شرح كتاب سيبويه من باب ألف الوصل في الأسماء إلى نهاية الشرح"، تحقيق: صالح العبد اللطيف، رسالة دكتوراه (١٤٢٦هـ). جامعة الإمام بن سعود الإسلامية، الرياض.

الزبيدي، محمد بن الحسن، (١٨٩٠م) الاستدراك على سيبويه في كتاب الأبنية والزيادات على ما أورده مهذبا، اعتناء: اغناطيوس كويدي، ط١، روما.

الزبيدي، استدراك الغلط الواقع في كتاب العين (٢٠٠٣م) تحقيق: عبد العلي الودغيري، وصلاح الفرطوسي، ط١، دمشق، مجمع اللغة العربية.

الزجاج، أبو إسحاق، ما ينصرف ولا ينصرف، (١٩٧١م) تحقيق: هدى قراعة، ط١، مصر، المجلس الأعلى للشؤن الإسلامية.

السجستاني، أبو حاتم (٢٠٠١م) تفسير غريب مافي كتاب سيبويه من الأبنية، تحقيق: محمد الدالي، ط١، دمشق، دار البشائر.

السخاوي، علم الدين، سفر السعادة وسفير الإفادة (١٩٩٥م) تحقيق: محمد الدالي، ط٢، بيروت، دار صادر.

ابن السراج، محمد بن السّري، الأصول في النحو (١٩٩٦م) تحقيق: عبد الحسين الفتلي، ط٣، بيروت: مؤسسة الرسالة.

ابن السكيت، أبو يوسف، الألفاظ (١٩٩٨م) تحقيق: فخر الدين قباوة، ط١، بيروت، مكتبة لبنان.

سيبويه، الكتاب (١٩٨٢م) تحقيق: عبد السلام هارون، ط٢، القاهرة، مكتبة الخانجي.

ابن سيده، علي بن إسماعيل (١٩٩٦م) المخصص، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، ط١، بيروت: دار إحياء التراث العربي.

ابن سيده (٢٠٠٠م) المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق: عبدالحميد هندواي، ط١، بيروت: دار الكتب العلمية.

السيرافي، الحسن بن عبدالله (٢٠٠٨م) شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيِّد علي، ط١، بيروت: دار الكتب العلمية.

الشاطبي، إبراهيم بن موسى (٢٠٠٧م) المقاصد الشافية في شرح خلاصة الكافية، تحقيق/عبدالرحمن سليمان العثيمين، عبد المجيد قطامش، السيد تقي، محمد إبراهيم البناء، سليمان إبراهيم العايد، عياد بن عيد الثبيتي، ط١، مكة المكرمة، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي.

ابن الشجري، ابن الشجري، هبة الله بن علي(١٩٩١م) أمالي ابن الشجري، تحقيق: محمود محمد الطناحي، ط١، القاهرة: مكتبة الخانجي.

الشنتمري، يوسف بن سليمان (١٩٩٠م) النكت في تفسير كتاب سيبويه وتبيين الخفي من لفظه وشرح أبياته وغريبه، تحقيق: رشيد بلحبيب، د. ط، المغرب: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.

ابن عصفور، علي بن مؤمن (١٩٨٧م) الممتع في التصريف، تحقيق: فخر الدين قباوة، ط١، بيروت: دار المعرفة.

ابن فارس، أحمد (١٩٨٦م) مجمل اللغة، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، ط٢، بيروت، مؤسسة الرسالة.

الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد (١٩٩٠م) التعليقة على كتاب سيبويه، تحقيق: عوض بن حمد القوزي، ط١، القاهرة: مطبعة الأمانة.

الفارسي (١٩٩٩م) التكملة، تحقيق: كاظم بحر المرجان، ط٢، بيروت، عالم الكتب.

الفراء، يحيى بن زياد (١٩٨٣م) معاني القرآن، تحقيق: محمد علي النجار.، وأحمد يوسف نجاتي، وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، ط٣، بيروت: عالم الكتب.

الفراهيدي، الخليل بن أحمد (١٩٨٥م) العين، تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، د. ط، بيروت: دار ومكتبة الهلال.

ابن قتيبة عبد الله بن مسلم (١٣٩٧) غريب الحديث، تحقيق: عبد الله الجبوري، ط١، بغداد: مطبعة العاني.

القرطبي، أبو نصر (١٩٨٤م) شرح عيون كتاب سيبويه، تحقيق: عبد ربه عبد اللطيف، ط١، القاهرة، مطبعة حسان.

ابن القطاع، الصقلي، (١٩٩٩م) أبنية الأسماء والأفعال والمصادر، تحقيق: أحمد محمد عبد الدائم، ط١، القاهرة، مطبعة دار الكتب المصرية (١٩٩٩م).

اللبلي، أبو جعفر (١٩٧٢م) بغية الآمال في معرفة مستقبلات الأفعال، تحقيق: جعفر ماجد، ط١، الدار التونسية للنشر.

ابن مالك، محمد بن عبد الله (١٩٨٢م) شرح الكافية الشافية، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، ط١، مكة المكرمة: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي.

ابن مالك (١٩٩٠م)، شرح التسهيل، تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، ط١، القاهرة: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان.

ابن مالك، (٢٠٠٢م) إيجاز التعريف في علم التصريف، تحقيق: محمد المهدي سالم، ط١، المدينة المنورة، عمادة البحث العلمي.

المبرد، محمد بن يزيد(١٩٩٥م) المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، ط٣، مصر: وزارة الأوقاف المجلس الأعلى للشئون الإسلامية لجنة إحياء التراث الإسلامي.

المرادي، الحسن بن قاسم (٢٠٠١م) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق: عبدالرحمن علي سليمان، ط١، القاهرة: دار الفكر العربي.

ابن منظور، محمد بن مكرم (١٩٩٣م)، لسان العرب، بيروت: دار صادر.

ابن المؤدب، محمد بن سعيد (٢٠٠٤م) دقائق التصريف، تحقيق: حاتم صالح الضامن، ط١، دمشق: دار البشائر للطباعة والنشر.

ابن هشام، الأنصاري (١٩٧٣م) "إقامة الدليل على صحة التمثيل وفساد التأويل"، تحقيق: هاشم طه شلاش، مجلة الآداب، جامعة بغداد، (ع١٦).

الهسكوري، صالح بن محمد، "شرح كتاب سيبويه" تحقيق: خالد التويجري، رسالة دكتوراه (٢٠٠٣م)، قسم اللغة، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى.

الهروي، أبو عبيد، (١٤١٤هـ) "الغريب المصنف" تحقيق: صفوان عدنان، مجلة الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة (ع ١٠١).

ابن ولاد، أحمد بن محمد (١٩٩٦م) الانتصار لسيبويه على المبرد، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، ط١، بيروت، مؤسسة الرسالة.

ابن يعيش، موفق الدين (٢٠٠١م) شرح المفصل للزمخشري، قدم له ووضع حواشيه وفهارسه: إميل بديع يعقوب، ط١، بيروت: دار الكتب العلمية.

Bibliography

al-ʾazhrī, mḥmd bn aḥmd(2001m), thḏīb al-lġẗ ,tḥqīq: mḥmd ʿūḍ mrʿb,ṭ1,bīrūt: dār iḥīāʾ al-trāṯ al-ʿrbī.

al-ʾanbārī, abū al-brkāt(2002m)ālinṣāf fī msāʾil al-ẖlāf bīn al-bṣryin wālkūfyin, tḥqīq:ğūdẗ mbrūk mḥmd,ṭ1, al-qāhrẗ, mktbẗ al-ẖānğī.

abn bābšāḏ, ṭāhr bn aḥmd,(šrḥ ktāb al-ğml llzğāğī) tḥqīq: ḥsīn ʿlī lfth al-sʿdī, rsālẗ dktūrāh ,(2003m)qsm al-lġẗ al-ʿrbīẗ, klīẗ al-ʾādāb, ğāmʿẗ bġdād, bġdād.

ṯʿlb, aḥmd bn īḥīi(1960m),mğāls ṯʿlb, šrḥ ūtḥqīq: ʿbd al-slām mḥmd hārūn,ṭ2, mṣr: dār al-mʿārf.

al-ṯmānīnī, ʿmr bn ṯābt(1998m), šrḥ al-tṣrīf, tḥqīq :ibrāhīm bn slīmān al-bʿīmī, ṭ1 , al-rīāḍ: mktbẗ al-ršd.

al-ğrğānī, ʿbd al-qāhr bn ʿbd al-rḥmn(2007m)ālmqtṣd fī šrḥ al-tkmlẗ, tḥqīq: aḥmd bn ʿbd al-lh al-dwyš,ṭ1,ālrīāḍ :ğāmʿẗ al-imām mḥmd bn sʿūd al-islāmīẗ .

abn ğnī, ʿṯmān al-mūṣlī(1952m) al-ẖṣāʾiṣ, tḥqīq : mḥmd ʿlī al-nğār, ṭ1, al-qāhrẗ: dār al-ktb al-mṣrīẗ.

abn ğnī(1953m)ālmnṣf šrḥ al-imām abī al-fṯḥ ʿṯmān bn ğnī lktāb al-tṣrīf: tḥqīq: ibrāhīm mṣṭfi, ūʿbd al-lh amīn,ṭ1,ālqāhrẗ :idārẗ iḥīāʾ al-trāṯ al-qdīm .

abn ğnī(1992m) sr ṣnāʿẗ al-iʿrāb , tḥqīq: ḥsn hndāwy, ṭ2,dmšq, dār al-qlm.

abn ğnī(2004m)ālfsr šrḥ abn ğnī al-kbīr ʿli dīwān al-mtnbī, tḥqīq: rḍā rğb, ṭ1, dmšq :dār al-īnābīʿ.

al-ğwālīqī, mūhūb bn aḥmd,(1410h) mẖtṣr šrḥ amṯlẗ sībwyh llʿṭār, tḥqīq: dfʿ al-lh ʿbd al-lh slīmān, ṭ1, al-rīāḍ, ğāmʿẗ al-mlk sʿūd, mrkz al-bḥūṯ.

al-ğūhrī, ismāʿīl bn ḥmād(1987m) al-ṣḥāḥ tāğ al-lġẗ ūṣḥāḥ al-ʿrbīẗ , tḥqīq: aḥmd ʿbd al-ġfūr al-ʿṭār, ṭ4,bīrūt :dār al-ʿlm llmlāyin.

abn al-ḥāğb, abū ʿmrū ʿṯmān(1981m)ālīḍāḥ fī šrḥ al-mfṣl, tḥqīq: mūsi bnāī al-ʿlīlī ,ṭ1, bġdād: mṭbʿẗ al-ʿānī.

abū ḥīān, mḥmd bn īūsf (1998m) al-tḏyil wāltkmīl fī šrḥ ktāb al-tshīl, tḥqīq: ḥsn hndwāī ,ṭ1, dmšq: dār al-qlm.

abn ḫrūf, ʿlī bn mḥmd, tnqīḥ al-ʾalbāb fī šrḥ ġwāmḍ al-ktāb mn bāb al-iḍāfẗ ili bāb nẓāʾir mā mḍi mn al-mʿtl " tḥqīq: ṣālḥ ḥsīn al-ḥārṯī, rsālẗ dktūrāh (2022m), qsm al-lġwyāt, klīẗ al-lġẗ al-ʿrbīẗ, al-mdīnẗ al-mnūrẗ, al-mmlkẗ al-ʿrbīẗ al-sʿūdīẗ.

abn ḫrūf (2010m) šrḥ ğml al-zğāğī mn bāb (māḏā) ili nhāīẗ bāb šwāḏ al-idġām tḥqīq: slwi mḥmd ʿrb ,ṭ1, ğdẗ :mrkz al-nšr al-ʿlmī, ğāmʿẗ al-mlk ʿbd al-ʿzīz.

al-rḍī, mḥmd bn al-ḥsn(1402h.) šrḥ šāfīẗ abn al-ḥāğb , tḥqīq: mḥmd nūr al-ḥsn , mḥmd al-zfzāf, mḥmd mḥī al-dīn ʿbd al-ḥmīd,ṭ1, bīrūt: dārālktb al-ʿlmīẗ.

al-rmānī, abū al-ḥsn ʿlī bn ʿīsi(1998m)šrḥ ktāb sībwyh mn bāb al-f al-ūṣl fī al-ʾasmāʾ ili nhāīẗ al-šrḥ, tḥqīq: ṣālḥ al-ʿbd al-lṭīf, rsālẗ dktūrāh(1426h.).ğāmʿẗ al-imām bn sʿūd al-islāmīẗ, al-rīāḍ.

al-zbīdī, mḥmd bn al-ḥsn,(1890m) al-āstdrāk ʿli sībwyh fī ktāb al-ʾabnīẗ wālzīādāt ʿli mā aūrdh mḥḏbā, aʿtnāʾ: aġnāṭīūs kwydī,ṭ1, rūmā.

al-zbīdī, astdrāk al-ġlṭ al-wāqʿ fī ktāb al-ʿīn(2003m)tḥqīq: ʿbd al-ʿlī al-ūdġīrī, ūṣlāḥ al-frṭūsī ,ṭ1, dmšq, mğmʿ al-lġẗ al-ʿrbīẗ.

al-zğāğ, abū isḥāq ,mā īnṣrf ūlā īnṣrf,(1971m)tḥqīq: hdi qrāʿẗ,ṭ1, mṣr, al-mğls al-ʾaʿli llšuʾn al-islāmīẗ.

al-sğstānī, abū ḥātm(2001m)tfsīr ġrīb māfī ktāb sībwyh mn al-ʾabnīẗ, tḥqīq: mḥmd al-dālī, ṭ1,dmšq,dār al-bšāʾir.

al-sḫāwy, ʿlm al-dīn, sfr al-sʿādẗ ūsfīr al-ifādẗ(1995m) tḥqīq: mḥmd al-dālī,ṭ2, bīrūt, dār ṣādr.

abn al-srāğ, mḥmd bn al-swrī,ālʾaṣūl fī al-nḥū(1996m)tḥqīq : ʿbd al-ḥsīn al-ftlī, ṭ3,bīrūt : muʾssẗ al-rsālẗ.

abn al-skīt, abū īūsf, al-ʾalfāẓ(1998m)tḥqīq : fḫr al-dīn qbāūẗṭ1, bīrūt, mktbẗ lbnān.

sībwyh, al-ktāb(1982m)tḥqīq: ʿbd al-slām hārūn,ṭ2,ālqāhrẗ, mktbẗ al-ḫānğī.

abn sīdh, ʿlī bn ismāʿīl(1996m)ālmḫṣṣ, tḥqīq: ḫlīl ibrāhīm ğfāl,ṭ1 ,bīrūt: dār iḥīāʾ al-trāṯ al-ʿrbī.

abn sīdh(2000m)ālmḥkm wālmḥīṭ al-ʾaʿẓm, tḥqīq: ʿbdālḥmīd hndwāī, ṭ1, bīrūt: dār al-ktb al-ʿlmīẗ.

al-sīrāfī, al-ḥsn bn ʿbdāllh (2008m)šrḥ ktāb sībwyh, tḥqīq: aḥmd ḥsn mhdlī ,ūʿlī sīwid ʿlī, ṭ1,bīrūt: dār al-ktb al-ʿlmīẗ.

al-šāṭbī, ibrāhīm bn mūsi(2007m)ālmqāṣd al-šāfīẗ fī šrḥ ḫlāṣẗ al-kāfīẗ ,tḥqīq/ʿbd ẗ al-rḥmn slīmān al-ʿṯīmīn ,ʿbd al-mğīd qṭāmš, al-sīd tqī, mḥmd ibrāhīm al-bnāʾ ,slīmān ibrāhīm al-ʿāīd ,ʿīād bn ʿīd al-ṯbītī,ṭ1 ,mkẗ al-mkrmẗ ,mʿhd al-bḥūṯ al-ʿlmīẗ wiḥīāʾ al-trāṯ al-islāmī.

abn al-šğrī, abn al-šğrī, hbẗ al-lh bn ʿlī(1991m) amālī abn al-šğrī, tḥqīq : mḥmūd mḥmd al-ṭnāḥī,ṭ1 ,ālqāhrẗ : mktbẗ al-ḫānğī.

al-šntmrī, īūsf bn slīmān (1990m)ālnkt fī tfsīr ktāb sībwyh ūtbyin al-ḫfī mn lfẓh ūšrḥ abīāth ūġrībh, tḥqīq :ršīd blḥbīb, d. ṭ , al-mġrb: ūzārẗ al-ʾaūqāf wālšuʾūn al-islāmīẗ.

abn ʿṣfūr, ʿlī bn muʾmn(1987m)ālmmtʿ fī al-tṣrīf, tḥqīq: fẖr al-dīn qbāūẗ,ṭ1 ,bīrūt :dār al-mʿrfẗ.

abn fārs,ʾaḥmd(1986m)mğml al-lġẗ, tḥqīq: zhīr ʿbd al-mḥsn slṭān ,ṭ2,bīrūt,muʾssẗ al-rsālẗ.

al-fārsī, abū ʿlī al-ḥsn bn aḥmd(1990m)āltʿlīqẗ ʿli ktāb sībwyh , tḥqīq : ʿūḍ bn ḥmd al-qūzī,ṭ1, al-qāhrẗ : mṭbʿẗ al-ʾamānẗ .

al-fārsī(1999m) al-tkmlẗ, tḥqīq: kāẓm bḥr al-mrğān,ṭ2 ,bīrūt, ʿālm al-ktb .

al-frāʾ, īḥīi bn zīād(1983m) mʿānī al-qrʾān, tḥqīq: mḥmd ʿlī al-nğār., ūʾaḥmd īūsf nğātī, ūʿbd al-ftāḥ ismāʿīl šlbī,ṭ3,bīrūt: ʿālm al-ktb.

al-frāhīdī,ālẖlīl bn aḥmd(1985m)ālʿīn,tḥqīq: mhdī al-mẖzūmī, wibrāhīm al-sāmrāʾī, d. ṭ, bīrūt: dār ūmktbẗ al-hlāl.

abn qtībẗ ʿbd al-lh bn mslm (1397),ġrīb al-ḥdīẖ, tḥqīq: ʿbd al-lh al-ğbūrī,ṭ1, bġdād: mṭbʿẗ al-ʿānī.

al-qrṭbī, abū nṣr(1984m)šrḥ ʿīūn ktāb sībwyh,tḥqīq: ʿbd rbh ʿbd al-lṭīf ṭ1, al-qāhrẗ, mṭbʿẗ ḥsān.

abn al-qṭāʿ, al-ṣqlī,(1999m)ʾabnīẗ al-ʾasmāʾ wālʾafʿāl wālmṣādr, tḥqīq: aḥmd mḥmd ʿbd al-dāʾim, ṭ1 ,ālqāhrẗ, mṭbʿẗ dār al-ktb al-mṣrīẗ(1999m).

al-lblī, abū ğʿfr(1972m) bġīẗ al-ʾāmāl fī mʿrfẗ mstqblāt al-ʾafʿāl, tḥqīq: ğʿfr māğd , ṭ 1 ,āldār al-tūnsīẗ llnšr.

abn mālk, mḥmd bn ʿbd al-lh (1982m)šrḥ al-kāfīẗ al-šāfīẗ, tḥqīq:ʿbd al-mnʿm aḥmd hrīdī,ṭ1 ,mkẗ al-mkrmẗ: mrkz al-bḥẖ al-ʿlmī wiḥīāʾ al-trāẖ al-islāmī.

abn mālk(1990m) ,šrḥ al-tshīl, tḥqīq: ʿbd al-rḥmn al-sīd, ūmḥmd bdwy al-mẖtūn,ṭ1 ,ālqāhrẗ :hğr llṭbāʿẗ wālnšr wāltūzīʿ wāliʿlān.

abn mālk,(2002m)īğāz al-tʿrīf fī ʿlm al-tṣrīf, tḥqīq: mḥmd al-mhdī sālm,ṭ1 ,ālmdīnẗ al-mnūrẗ

,ʿmādẗ al-bḥẖ al-ʿlmī.

al-mbrd, mḥmd bn īzīd(1995m)ālmqṭḍb,tḥqīq: mḥmd ʿbd al-ẖālq ʿḍīmẗ ,ṭ 3 ,mṣr: ūzārẗ al-ʾaūqāf al-mğls al-ʾaʿli llšʾiūn al-islāmīẗ lğnẗ iḥīāʾ al-trāẖ al-islāmī.

al-mrādī, al-ḥsn bn qāsm(2001m)tūḍīḥ al-mqāṣd wālmsālk bšrḥ al-fīẗ abn mālk, tḥqīq : ʿbdālrḥmn ʿlī slīmān,ṭ1,ālqāhrẗ: dār al-fkr al-ʿrbī.

abn mnẓūr, mḥmd bn mkrm(1993m), lsān al-ʿrb ,bīrūt :dār ṣādr .

abn al-muʾdb, mḥmd bn sʿīd(2004m)dqāʾiq al-tṣrīf ,tḥqīq: ḥātm ṣālḥ al-ḍāmn,ṭ1 ,dmšq: dār al-bšāʾir llṭbāʿẗ wālnšr.

abn hšām, al-ʾanṣārī(1973m)"iqāmẗ al-dlīl ʿli ṣḥẗ al-tmẗīl ūfsād al-tʾawyl", tḥqīq: hāšm ṭh šlāš, mğlẗ al-ʾādāb ,ğāmʿẗ bġdād,(ʿ16).

al-hskūrī, ṣālḥ bn mḥmd, "šrḥ ktāb sībwyh" tḥqīq: ẖāld al-twyğrī, rsālẗ dktūrāh(2003m), qsm al-lġẗ, klīẗ al-lġẗ al-ʿrbīẗ, ğāmʿẗ am lqri.

al-hrwy, abū ʿbīd,(1414h) "ālġrīb al-mṣnf" tḥqīq: ṣfwān ʿdnān, mğlẗ al-ğāmʿẗ al-islāmīẗ, al-mdīnẗ al-mnūrẗ(ʿ 101).

abn ūlād, aḥmd bn mḥmd(1996m) al-āntṣār lsībwyh ʿli al-mbrd, tḥqīq : zhīr ʿbd al-mḥsn slṭān,ṭ1,bīrūt,muʾssẗ al-rsālẗ.

abn īʿīš, mūfq al-dīn(2001m)šrḥ al-mfṣl llzmẖšrī,qdm lh wuḍʿ ḥwāšīh ūfhārsh: imīl bdīʿ īʿqūb, ṭ1, bīrūt : dār al-ktb al-ʿlmīẗ .

The Criticism of Ibn Khuroof on Grammarians in His Explanation of the Chapters of Sibawayh's Book: A Presentation and Study

Abdul Aziz Sulaiman Abdul Aziz Al Mulhim

Associate Professor of Syntax and Morphology, Department of Arabic Language, Faculty of Education, Majmaah University, KSA

as.almelhem@mu.edu.sa

Abstract. This study examines Ibn Khuroof's criticisms of grammarians in his commentary on the structural aspects of Sibawayh's book, supported by evidence. It demonstrates Ibn Khuroof's familiarity with Sibawayh's discourse on various issues, highlighting both the precision and occasional absence of his criticisms. The study reveals the diverse range of individuals targeted by Ibn Khuroof's criticisms, with his approach characterized by moderation in presenting critiques on most matters, though occasionally exceeding this moderation. Additionally, the study indicates instances where Ibn Khuroof misconstrued certain aspects of Sibawayh's discourse, either due to misunderstanding or drawing conclusions beyond the text. Moreover, it underscores Ibn Khuroof's profound respect for Sibawayh, evident in his refraining from explicitly naming him in areas of disagreement. Despite Ibn Khuroof's concise presentation of criticisms, the study suggests a broad linguistic awareness and a solid foundation in the art of grammar.

*Keywords***:** Criticism, Sibawayh, Ibn Khuroof, Chapters, Grammarians, Explanation of the book of Sibawayh.